شركة مسيعيد
للبتروكيماويات
القابضة

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

التقرير السنوي 2024

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بعبارة "مسيعيد القابضة" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها ووكلائها والشركات المتعاقدة معها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر

هاتف: 2080 4013 974 +

فاكس: 9750 4013 974 +

الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa

البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.com.qa

"على الرغم من التقلبات التي يشهدها الاقتصاد الكلي، حققت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة مجموعة من النتائج الاستثنائية، حيث شكّل التميز التشغيلي أهمية محورية مع التركيز على تحقيق النمو"

الرسالة

تعظيم قيمة محفظة أعمال المجموعة وتوسيع نطاقها للاستفادة من قيمة اللقيم المتوافر في دولة قطر.

الرؤية

أن تصبح مسيعيد للبتروكيماويات القابضة إحدى الشركات التي توفر منتجات بتروكيماوية عالية الجودة وتلتزم بمعايير البيئة والسلامة وتعمل على زيادة ربحية أصولها بما يعظم من القيمة المضافة للمساهمين.

المحتويات

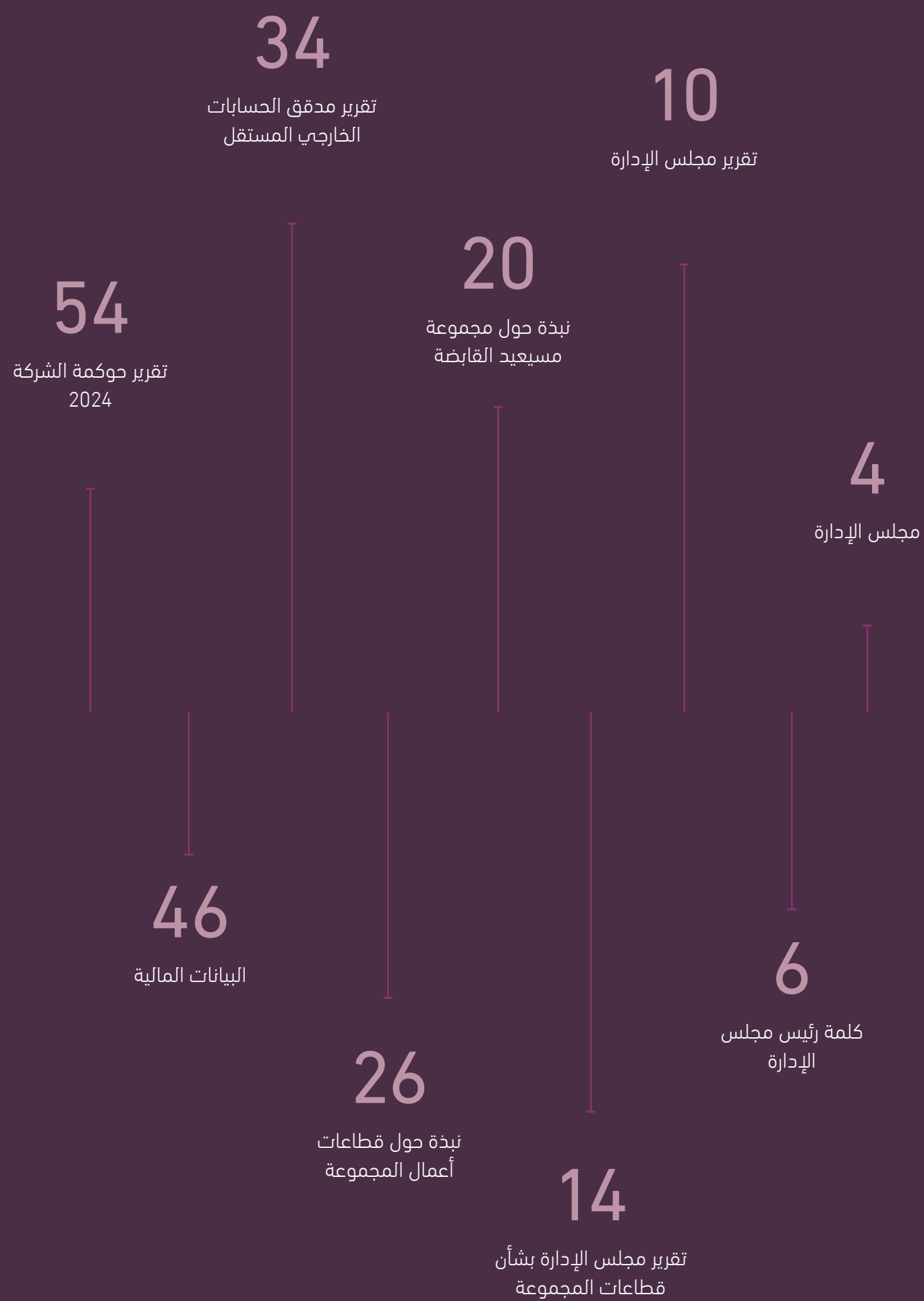
34
تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل
10
تقرير مجلس الإدارة
54
تقرير حوكمة الشركة 2024
20
نبذة حول مجموعة مسيعيد القابضة
4
مجلس الإدارة
46
البيانات المالية
26
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة
6
كلمة رئيس مجلس الإدارة
14
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميـم بن حمـد آل ثـانـي

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمـــد بن خليـــفة آل ثـانـــــي

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

السيد/ أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي
عضو

السيد/عبدالعزيز جاسم المفتاح
عضو

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
عضو

السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو

السيد/ علي ناصر تلفت
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيد/ أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

يسرّني تقديم التقرير السنوي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. (مسيعيد للبتروكيماويات أو المجموعة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والذي يؤكّد على مكانة شركتنا الرائدة بوصفها إحدى أبرز تجمّعات شركات البتروكيماويات المتنوّعة على مستوى المنطقة.

أودّ أن أُعرب عن خالص الشكر والتهنئة إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في شركات المجموعة على تفانيهم في عملهم، وجهودهم الحثيثة، والتزامهم الراسخ تجاه تقديم أداءٍ يستحق الإشادة والتقدير. والشكر موصول أيضًا لمساهمينا بشكل خاص على استمرار ثقتهم بنا ودعمهم لنا.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

شهد الاقتصاد الكلي العالمي في عام 2024 ظروفًا مضطربة جمعت بين التفاؤل الحذر واستمرار التحديات، حيث بدأ العام متأثرًا بتداعياتٍ مستمرة منذ عام 2023، تضمنت ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أسعار الفائدة، واضطراب عمل سلسلة التوريد؛ مما شكّل خطورة على الاستقرار الاقتصادي.

سجّلت القطاعات التي تعمل فيها المجموعة ظهور مجموعة من التحديات خلال العام. حيث بقي الطلب منخفضًا على خلفية تشديد السياسات النقدية وانخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي. ومن ناحية العرض، أدّى انخفاض أسعار الطاقة وتحسّن الخدمات اللوجستية إلى زيادة مستويات الإنتاج، مما ساهم في ارتفاع مستويات العرض. وبالتالي، فقد أثّر هذا الخلل بين مستويات العرض والطلب على متوسط أسعار منتجات المجموعة. ولكن على الرغم من هذه التحديات، حافظت المجموعة على التزامها تجاه تحقيق التميّز التشغيلي لضمان مواصلة العمل بشكل ناجح ضمن بيئة الاقتصاد الكلي المضطربة.

الإنجازات الاستراتيجية

حافظت المجموعة على التزامها تجاه تحقيق التميّز التشغيلي والنمو المستدام بالرغم من تقلبات الاقتصاد الكلي، ويُعزى التركيز على تحقيق التميّز التشغيلي إلى التحسين المتواصل على مستوى العمليات، وتعزيز موثوقية المصنع، والحفاظ على سلامة الأصول. وفيما يتعلق بالاستدامة، فقد بذلت المجموعة جهودًا كبيرة للحد من مستويات التأثير البيئي، مع التركيز بشكل خاص على تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والحفاظ عليها.

ضمن إطار الجهود الرامية إلى تحقيق النمو المُستدام، أعلنت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة عن تنفيذ مذكرة تفاهم خلال العام مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تطوير وتشغيل منشأة حديثة لإنتاج الملح، حيث ستعمل هذه المنشأة المقترحة على إنتاج الملح الصناعي وملح الطعام، إضافة إلى منتجات ثانوية مهمة أخرى. والهدف من هذا المشروع هو ضمان اعتماد دولة قطر على نفسها في تلبية احتياجات السوق المحلي مع تخصيص فائض الإنتاج للأسواق الإقليمية والدولية. ستُساهم هذه المبادرة في تنويع المنتجات، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتنمية القدرات الصناعية من خلال تنفيذ برامج "توطين" بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

منحت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة موافقتها لشركة قطر للفينيل (QVC) في عام 2022 من أجل إنشاء مصنع جديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد بقدرة إنتاجية تبلغ 350،000 طن متري، ويُتوقّع أن يُعطي هذا المشروع قيمة إضافية لكل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة والقطاع الصناعي الوطني. ستقوم شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بتمويل بناء مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد بناءً على نسبة حصتها في شركة قطر للفينيل. ونظرًا لكونه المصنع الأوّل من نوعه في دولة قطر، يسعى هذا المشروع إلى تعزيز مكانة البلاد لتصبح جهة إقليمية فاعلة جديدة في مجال إنتاج البولي فينيل كلوريد، فضلًا عن ضمان تعزيز سلسلة قيمة الصناعات التحويلية.

من المقرر أن يكتمل إنجاز مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد بحلول عام 2025، وسيتم دمجه مع منشآت شركة قطر للفينيل الحالية في مدينة مسيعيد الصناعية. سيحصل المصنع الجديد على المواد الخام (مونومر كلوريد الفينيل) من هذه المنشآت، مما سيساهم في تعزيز التعاون من خلال الاستخدام الفعّال للمياه والطاقة، والتوظيف الصحيح لقدرات سلسلة التوريد الحالية بما يضمن استدامة العمليات.

> تؤكّد النتائج المالية لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على القوّة التنافسية والقدرات المالية الهائلة للشركة بالرغم من التحديات الهائلة والتقلبات العامة التي تشهدها بيئة الاقتصاد الكلي، مع التشديد على التزام الشركة الراسخ تجاه تحقيق الاستقرار وإنشاء قيمة طويلة الأجل

الأداء المالي

أظهر مستوى الأداء المالي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في عام 2024 طبيعة الظروف الصعبة التي مرت بها الشركة، حيث تأثّرت نتائج المجموعة بعوامل على مستوى الاقتصاد الكلي تجاوزت إلى حد كبير نطاق قدرتها على التحكّم، فضلًا عن انقطاع الإنتاج في قطاع البتروكيماويات الذي أثّر بدوره على أحجام الإنتاج وإجمالي الأرباح. ومن جانب آخر، بلغ صافي الأرباح 719 مليون ريال قطري، مسجلًا بذلك انخفاضًا بنسبة 34% مقارنة مع العام الماضي. وبالتالي، انخفض العائد على السهم إلى 0.057 ريال قطري مقابل 0.086 ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

القيمة المضافة للمساهمين

بلغت القيمة الإجمالية لتوزيعات الأرباح منذ تأسيس الشركة في عام 2013 حوالي 11 مليار ريال قطري، وهذا ما يُعد دليلًا واضحًا على التزام مجلس الإدارة بالحفاظ على قيمة المساهمين. وانطلاقًا من السيولة المطلوبة لتغطية المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، ومع مراعاة توقعات الاقتصاد الكلي، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن النصف الثاني من عام 2024 بقيمة 377 مليون ريال قطري (أيّ ما يعادل 0.03 ريال قطري للسهم الواحد)، وبذلك يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى 716 مليون ريال قطري، وهو ما يساوي 0.057 ريال قطري للسهم الواحد للعام بأكمله، ويكون ذلك مشروطًا بالحصول على الموافقة المطلوبة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

الخاتمة

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرّني أن أعرب عن عميق امتناني لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لقيادته الملهمة وجهوده الحثيثة في الدعم والتوجيه نحو تعزيز كفاءة قطاع الطاقة في دولة قطر، حيث كان لسموه الدور الفاعل الرئيسي في تحقيق نهضة البلاد نحو مجتمع متطوّر وملتزم بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة. تفتخر شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بهويتها القطرية، مؤكدةً على التزامها الراسخ تجاه دعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كما يسرّني القول بأنني على ثقة تامّة باستعداد زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركات المجموعة استعدادًا تامًا لتحقيق النجاح في العام القادم الذي سيحمل في طياته بكل تأكيد مجموعة من الفرص والتحديات الجديدة، مما سيستوجب بذل الكثير من الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. وبناءً على ذلك، نتطلّع للتعاون معًا من أجل ضمان الدور الفعّال لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة قطر.

تقرير مجلس الإدارة

> شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة تُحقّق أداءً ماليًا مميّزًا في عام 2024 رغم التحديات المتعددة، وهو ما يؤكّد على الالتزام الراسخ من جانب الشركة تجاه تحقيق التميّز التشغيلي وإنشاء قيمة مستدامة للمساهمين

يسرّ مجلس الإدارة تقديم استعراضه السنوي الخاص بالأداء المالي والتشغيلي لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

استراتيجيتنا

تركّز الاستراتيجية الرئيسية الخاصة بأعمال شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على تعزيز حضورها في السوق من خلال تحسين مستويات الإنتاج والكفاءة عبر مبادرات تحسين الإنتاج والصحة والسلامة والبيئة، وبرامج تحقيق التميّز التشغيلي. ومن جانب آخر، تخطط شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة، بشأن تخصيص رأس المال، بشكل مباشر أو من خلال مشاريعها المشتركة الراسخة للاستثمار في مشاريع التنمية من أجل تعزيز المكانة التنافسية وإنشاء قيمة مستدامة على المدى الطويل.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

أدّى استمرار حالة عدم اليقين مع بداية عام 2023 إلى ظهور مجموعة من التحديات أمام المستهلكين والمنتجين، حيث ظلت مشكلة زيادة المعروض عائقًا كبيرًا؛ مما زاد من صعوبة تحسّن نسب الهوامش، وخصوصًا مع تراجع مستوى الطلب العالمي. ولكن بالرغم من هذه المعوقات، شهد الطلب العالمي على الصناعات التحويلية تقلبات في البداية، ثم بدأ بالاستقرار خلال العام.

شهدت أسعار الطاقة والسلع الأساسية تباطؤًا في بداية العام الحالي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عودة الإمدادات العالمية. كما بدأت حدّة الصعوبات على مستوى سلسلة التوريد المستمرة منذ العام السابق بالتراجع، حيث تمكّن بعض المنتجين العالميين بفضل توفّر إمدادات المواد الخام من إعادة العمل بطاقاتهم الإنتاجية التي كانت محدودة في السابق؛ مما أدّى إلى مزيدٍ من الضغوط على الأسواق العالمية، وبالتالي تأثّرت اتجاهات الأسعار نتيجة لذلك.

كما شهدت أسعار السلع الأساسية تراجعًا طفيفًا على خلفية السياسات النقدية الصارمة التي اعتمدتها العديد من المصارف المركزية للتقليل من التضخم. ومن جانب آخر، أثّر ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عما سبق تأثيرًا مباشرًا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وهو ما أدّى إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وأثّر بشكل كبير على مستوى الطلب فيما يتعلق بمعظم السلع ضمن مجموعات المنتجات الخاصة بشركتنا.

نقاط القوّة التنافسية

للمشاريع المشتركة الخاصّة بشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة قيمة استراتيجية بفضل إمدادات المواد الخام الموثوقة والفعّالة من حيث التكلفة، والسيولة القويّة، والقدرة الكبيرة على توليد التدفقات النقدية. كما تتمتّع شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بميزة تنافسية عالية على خلفية شراكاتها المُبرمة مع شركاء مرموقين ومعروفين على مستوى العالم في مشاريعها المشتركة.

إلى جانب ذلك، تعمل مشاريعنا المشتركة مع قطر للطاقة للتسويق الرائدة على مستوى العالم في تسويق وتوزيع المنتجات الكيماوية، حيث يُساهم هذا التعاون في تعزيز مستوى انتشار منتجات الشركة في الأسواق الدولية؛ مما يضمن سلاسة في عمليات بيع المنتجات رغم تقلبات السوق، مما يؤدي إلى تعظيم مستوى العائدات في نهاية المطاف.

شهد عام 2020 عملية دمج شركة منتجات من الناحية التشغيلية مع قطر للطاقة. وبعد صدور القانون رقم (9) لسنة 2024، أنجزت قطر للطاقة عملية إعادة هيكلة شركة منتجات ودمجها بعدما قامت بإحالة جميع الأنشطة التي تم تنفيذها سابقًا بموجب اتفاقيات الوكالة المعنيّة إلى الشركة التابعة المملوكة لها بالكامل، وهي قطر للطاقة للتسويق.

تمكّنت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة، بفضل نقاط القوّة المشار إليها أعلاه، من تحقيق التميّز التشغيلي وتعزيز حضورها جغرافيًا، مع احتفاظها بمركز نقدي قويّ خلال السنوات الماضية. وبالتطلّع إلى المستقبل، ستواصل جميع المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة تسخير التكنولوجيا المتقدّمة من أجل تعزيز مكانة الشركة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

حافظت جميع المشاريع المشتركة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة خلال هذا العام على مستوى أداء متميّز فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة، مؤكدةً بذلك على القيم الأساسية للشركة. كما نجحت المشاريع المشتركة في عام 2024 بتحقيق إنجازاتٍ مهمة في مجال الصحة والسلامة والبيئة، وتضمنت هذه الإنجازات الحصول على العديد من شهادات المعايير الدولية، وتعزيز تدابير سلامة العمليات، وإنهاء 17 عامًا متتاليًا دون تسجيل أيّة حوادث فيما يتعلق بمرض الإجهاد الحراري في مختلف المنشآت التابعة للشركة.

بالتطلّع إلى المستقبل، نؤكد على مواصلة التزامنا تجاه تحقيق التميّز التشغيلي وتحسين مستوى الكفاءة في هذه المجالات الأساسية، فضلًا عن سعينا إلى الارتقاء بمعايير الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بنا بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز جودة المنتج، ودعم القوى العاملة لدينا، وضمان الموثوقية التشغيلية.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وتحسين مستويات الإنتاج: نحو التميّز التشغيلي

تمنح شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة الأولوية لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية من حيث التكلفة من أجل الحفاظ على مركزها كشركة رائدة ذات تكاليف منخفضة. وتواصل جميع الكيانات التابعة لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة تركيزها على تقليل النفقات التشغيلية وتحديد النفقات غير الضرورية من أجل تحجيمها.

قامت شركات مجموعة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أثناء ذروة جائحة كوفيد19- باستعراض برامج التشغيل والإنفاق الرأسمالي لديها من أجل تحسين هياكل النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية دون المساس بمعايير الصحة والسلامة والبيئة، بما يضمن المرونة والقدرة على التكيّف.

وبالنتيجة، ساهمت إجراءات التحسين المذكورة أعلاه في تعزيز هياكل تكاليف التشغيل الثابتة والمتغيرة للمجموعة خلال مرحلة التعافي بعد الوباء؛ وهو ما ساهم في تحقيق هدف الشركة المتمثل في بقائها ضمن فئة المنتجين الأقل تكلفة.

بشكل عام، سجّلت المجموعة نموًا طفيفًا في مستويات الإنتاج. وبالرغم من حدوث بعض عمليات إيقاف التشغيل دون تخطيط مسبق، فقد جرى التعامل مع ذلك فورًا بشكل ناجح، مما ساهم في تقديم أفكار ومعلومات قيّمة لمنع حدوث عمليات إيقاف تشغيل مماثلة في المستقبل وتعزيز مستوى الكفاءة في ذات الوقت.

ومن جانب آخر، برزت الجهود المتواصلة لشركات المجموعة في تحسين مستوى الجودة. كما تجدر الإشارة إلى حصول شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) على العديد من الجوائز خلال العام، وهي مشروع مشترك في قطاع البتروكيماويات.

الإنفاق الرأسمالي وتطوير الأعمال

وصلت النفقات الرأسمالية لعام 2024 إلى 415 مليون ريال قطري (حصة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة)، حيث تركّزت هذه النفقات بشكل رئيسي على المشاريع المرتبطة بالصيانة، والموثوقية، والصحة والسلامة والبيئة، إضافة إلى الإنفاق الإضافي على مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد بقيمة 219 مليون ريال قطري (حصة شركة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة).

وتماشياً مع عزمها على التوسع محلياً وضخ المزيد من الاستثمارات في سلسلة القيمة، وقّعت شركة قطر للفينيل، وهي المشروع المشترك التابع لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة، عقدًا لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاء بقيمة بلغت 239 مليون دولار أمريكي للاستثمار في مصنع جديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد (PVC)، بطاقة إنتاجية تصل إلى 350،000 طن متري سنويًا. وستقوم شركة قطر للفينيل بتحويل (مونومر كلوريد الفينيل - VCM) لديها إلى البولي فينيل كلوريد - PVC. ومن جانب آخر، ستقوم شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بتمويل إنشاء مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد بما يعادل نسبة مساهمتها في شركة قطر للفينيل (وهي 55.2%)، وستبقى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أكبر مساهم في شركة قطر للفينيل بعد انتهاء اتفاقية المشروع المشترك الحالية.

تركّزت النفقات الرأسمالية في قطاع البتروكيماويات خلال هذا العام على العديد من المشاريع الرئيسية الرامية إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستدامة، وتضمنت الجهود مبادراتٍ للحد من مستوى التأثير على البيئة، ويشمل ذلك تقليل مستوى تصريف المياه المُعالجة وتطوير البنية التحتية الحيوية لدعم العمليات على المدى الطويل.

يُعد بناء مصنع البولي فينيل كلوريد أبرز مشروع إنفاق رأسمالي في قطاع الكلور القلوي، إذ تبلغ القيمة الإجمالية التقديرية للمشروع 279 مليون دولار أمريكي، ويُتوقّع أن يكتمل بناء المصنع الجديد بحلول عام 2025، بطاقةٍ إنتاجية إسمية تبلغ 350,000 طن متري سنويًا من البولي فينيل كلوريد المعلق (S-PVC).

سيتم العمل على دمج المصنع الجديد مع منشآت شركة قطر للفينيل الموجودة في مدينة مسيعيد الصناعية، وسيتم توفير المواد الخام (مثل مونومر كلوريد الفينيل) من المنشآت الحالية. سيعمل المصنع الجديد على تعزيز أوجه التآزر من خلال الاستخدام الفعّال للمياه والطاقة والقدرات الحالية لسلسلة التوريد، مع ضمان استدامة العمليات.

بالتطلّع إلى المستقبل، ستواصل المجموعة اهتمامها بالاستثمارات الرأسمالية من أجل تعزيز القدرات، والموثوقية، والكفاءة، والأداء على مستوى الصحة والسلامة والبيئة، ويشمل ذلك حصة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في تمويل مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد، بإجمالي نفقات مُدرجة في الميزانية بواقع 2.2 مليار ريال قطري (حصة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة) خلال فترة خمس سنوات تمتد من عام 2025 إلى عام 2029.

الأداء المالي

سجّلت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة صافي أرباح قدره 719 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مسجلةً بذلك انخفاضًا بلغ 34% مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح بشكل رئيسي إلى انخفاض إيرادات المجموعة التي تراجعت بنسبة 10% ووصلت إلى 2.8 مليار ريال قطري.

نجحت مجموعة شركات مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في المحافظة على قوّتها ومرونتها، مع وصول الإنتاج السنوي إلى 1,086 ألف طن متري، مسجلة انخفاضا نسبيا بلغ 4% مقارنة مع العالم الماضي ويعود هذا الانخفاض بسبب عمليات الصيانة التي تم إجراؤها في منشآت (كيوكيم).

شهد متوسط أسعار البيع انخفاضًا على مستوى المجموعة بنسبة وصلت إلى 7% خلال عام 2024، مما أدّى إلى حدوث تراجع في صافي أرباح المجموعة بمبلغ قدره 98 مليون ريال قطري مقارنة مع العام الماضي. ومن جانب آخر، انخفضت أحجام مبيعات المجموعة بنسبة 3% مقارنة مع العام الماضي، ونتج عن ذلك انخفاضًا في أرباح المجموعة بواقع 200 مليون ريال قطري.

نجحت المجموعة في الحفاظ على قوّة السيولة لديها خلال العام، إذ بلغت قيمة السيولة التي تحتفظ بها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة (بما في ذلك الحصة التناسبية من الأرصدة النقدية والمصرفية التي تحتفظ بها المشاريع المشتركة) 3.4مليار ريال قطري في نهاية السنة المالية 2024، مع إجمالي أصول وصل إلى 16.7 مليار ريال قطري حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024.

التوزيع المقترح للأرباح

انطلاقًا من السيولة المطلوبة لتغطية المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، ومع مراعاة توقعات الاقتصاد الكلي، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن النصف الثاني من العام بمبلغ إجمالي قدره 377 مليون ريال قطري، بما يعادل 0.03 ريال قطري للسهم الواحد. وبهذا يصبح إجمالي التوزيعات النقدية عن عام 2024 بمبلغ قدره 716 مليون ريال قطري، أي ما يعادل 0.057 ريال قطري للسهم الواحد عن العام بأكمله، ويكون ذلك مرهوناً بالحصول على الموافقة اللازمة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن امتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على قيادته الحكيمة ورؤيته الاستراتيجية. ونتوجّه أيضًا بالامتنان لسعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، على رؤيته وقيادته. والشكر أيضًا موصول لأعضاء الإدارة والموظفين العاملين لدى شركات المجموعة على تفانيهم في العمل، والتزامهم، وجهودهم الحثيثة. كما نودّ أيضًا أن نشكر مساهمينا الكرام على استمرار ثقتهم الكبيرة بنا

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

تواصل كيانات الإنتاج العاملة ضمن القطاع سعيها لتنفيذ هدفها المتمثل في أن تُصبح من الشركات التي تتسم بالأمان، والموثوقية، والمسؤولية تماشيًا مع استراتيجيتها الجماعية التي تُعطي الأولوية لتحقيق العوائد للمساهمين من خلال تحقيق التميّز التشغيلي وضمان استدامة عمليات جميع الكيانات. ويعمل على تحقيق هذا الهدف قوّة عاملة متخصصة ومدربة بشكل جيّد، حيث تُعطي الأولوية لتطوير مستوى كفاءة الموظفين القطريين في جميع جوانب الأعمال. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الأهداف الأساسية تجعل القطاع متوافقًا مع رؤية الشركة المتمثلة في "تحقيق الاستدامة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية، وجعلها الشركة الأبرز بين الشركات العالمية في قطاع البتروكيماويات بحلول عام 2027".

وضمن إطار الهدف المشار إليه، ركّز قطاع البتروكيماويات على إنشاء قيمة طويلة الأجل للمساهمين لديه، وإظهار التزامه تجاه تحقيق التميّز في الأعمال، ودمج مفهوم الاستدامة في أنشطة الأعمال الأساسية، ويعمل على تحقيق هذا الهدف قوّة عاملة متخصصة ومدربة بشكل جيّد، وتُعطي الأولوية لتطوير مستوى كفاءة الموظفين القطريين في كافة مجالات الأعمال.

تُشكّل رفاهية موظفينا وتطوير مستوى كفاءتهم جزءًا أساسيًا من أولوياتنا الإستراتيجية، إذ يلتزم قطاع البتروكيماويات التزامًا تامًا بتوفير التدريب اللازم لتحقيق التطوير الشخصي والمهني لموظفينا وإتاحة الفرص أمامهم ليكونوا على استعدادٍ تامٍ للمشاركة في المساعي المستقبلية

بالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) على الاستفادة من التحوّل الرقمي بوصفه أولوية من أولوياتها الإستراتيجية لتطوير وتنفيذ التكنولوجيا الرقمية والتغيّرات الثقافية من أجل إجراء تحسينات جذرية على أداء المؤسسة، وتنفيذ عملياتها بكفاءة في جميع المجالات ذات الصلة، وضمان مستوى أداءٍ عالٍ للأمن السيبراني.

لقد حدّدت شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) مجموعة من الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وتنقسم هذه الأهداف إلى الفئات التالية تحت مسمّى المواضيع الاستراتيجية.

- دعم تحقيق التميّز في مجال الأعمال
- تعزيز مستوى الاستدامة
- تحقيق النمو المستمر
- مؤسسة بفريق عمل موهوب ومؤهل بشكل جيّد

يستمر الأداء المتميّز لشركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) في عدّة مجالات، منها: السلامة الشخصية، والأداء البيئي، والتكاليف، والاستدامة، والنمو، والتكنولوجيا.

فضلًا عن ذلك، تتمتّع شركة قطر للكيماويات المحدودة بسجل أداءٍ متميّز في مجال سلامة العمليات. ولكنّ الشركة واجهت في عام 2024بعض التحديات في هذا المجال بعد تسجيل وقوع حادثين: حادث من المستوى الأول وحادث من المستوى الثاني. ولضمان إيجاد حلول لتجاوز هذه التحديات، تعمل الشركة الى تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك بدقّة وحرص.

كما واجهت شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) مجموعة من التحديات أثناء تحقيق أهداف الإنتاج في عام 2024 على خلفية مشاكل الموثوقية في شركة راس لفان للأولفينس المحدودة وشركة قطر للكيماويات المحدودة. ولدى الفريق العامل في شركة قطر للكيماويات المحدودة حاليًا نظامًا قويًا من أجل تحديد مشاكل الموثوقية وإجراء التحسينات اللازمة للحفاظ على أداء الإنتاج.

ومن الإنجازات الأخرى أيضًا:

- حصول شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) على جائزة "الكريستال" الاستراتيجية للتقطير لعام 2024 (تحقيق الهدف السنوي للتقطير بنسبة 28.1%).
- حصول شركة راس لفان للأولفينس المحدودة على جائزة توتال إنرجيز للتميّز في السلامة على أدائها في عام 2023.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

بشكل عام، يُساهم تراجع التضخم وأسعار الفائدة في تحقيق نمو طفيف في الطلب والأسعار في ظل التحديات التي تهيمن على قطاعات البتروكيماويات الناجمة عن تقلب أسعار النفط وحالة عدم اليقين في التوقعات الاقتصادية العالمية. ولا يزال المشترين يتبعون نهجًا حذرًا عند الشراء بسبب استمرار المخاوف المرتبطة بالركود، وذلك بالرغم من تنفيذ إجراءات التحفيز الاقتصادي في العديد من البلدان.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يستمر القطاع في التركيز بشكل رئيسي على التزامه الراسخ تجاه ضمان صحة وسلامة موظفيه ومتعاقديه، مع الالتزام بمسؤولياته البيئية تجاه المجتمعات التي يعمل فيها. ولقد تجلّى هذا الالتزام بشكل مذهل في عام 2024، وفيما يلي بعض الإحصائيات الخاصّة بالأداء المتميّز:

- احتفلنا بمرور 17 سنة متتالية دون تسجيل وقوع أيّة حوادث مرتبطة بالحرارة، مما يؤكد على التدابير الاستباقية التي اتخذناها لحماية القوى العاملة لدينا من المخاطر المرتبطة بالحرارة.
- عززنا التقدم المُحرَز بشأن تحقيق التكامل بين برنامج السير بخطى ثابتة والموارد البشرية، مما ساهم في تعزيز التزامنا تجاه السلامة والتميّز التشغيلي.
- حافظنا على أدائنا المتميز واستمر تركيزنا على التطوير بالرغم من التحديات التي واجهتنا في عام 2024، والتي شملت حادثًا من المستوى الأول مرتبطًا بسلامة العمليات، إضافة إلى تسجيل إصابةٍ في شهر يناير، وحادثٍ من المستوى الثاني مرتبط بسلامة العمليات في شهر سبتمبر.
- تأثّرت الشركة بسبب حدوث سلسلة من الانقطاعات غير المقررة، ولكنّ فريقنا المتخصص بذل جهودًا متواصلة حتى نجح في التعامل بشكل صحيح مع التأثير الناجم والحد من مستواه، مما ساهم في تقليل مستوى تعطّل العمليات إلى الحد الأدنى.
- نجحت شركتنا في الحفاظ على مستويات الحوادث البيئية دون الحدود.
- تم تسجيل اتجاه هبوطي خلال السنوات الأربع الماضية في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (بالطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)، وهذا الاتجاه مستمر حتى نهاية عام 2024.
- انخفاض مستوى عبء تلوّث المياه (حجم الطلب على الأوكسجين الكيميائي) على البيئة للسنة الثالثة على التوالي.
- نفّذت شركة قطر للكيماويات المحدودة مشروعين مهمين للغاية: وهما، مبادرتي كيوكيم وراس لفان للأولفينس المحدودة لتصريف السائل المقارب للصفر (Near Zero Liquid Discharge)، إذ تهدف كلا المبادرتين إلى خفض مستوى تصريف مياه الصرف الصحي إلى الحد الأدنى وتعزيز مستوى استرداد المياه العذبة من خلال عمليات المعالجة المتقدّمة لمياه الصرف الصحي.
- إجمالي النفايات المنتجة قلت بصورة ملحوظة خلال عام 2024 بنسبة 13% مقارنة بالعام الماضي، مع انخفاض في النفايات المدفونة بنسبة 1%، وانخفاض بنسبة 4% في النفايات المحروقة، وزيادة في معالجة النفايات.
- زادت إعادة استخدام مياه الصرف الصحي لشركة Q-Chem بعد المعالجة بنسبة 24% في عام 2024 مقارنة بعام 2023 بينما انخفض حمولة تلوث الطلب الكيميائي على الأكسجين بنسبة 4%.
- قمنا بتكثيف جهود إعادة تدوير النفايات من خلال الدخول في الشراكات الاستراتيجية وإيجاد الحلول المبتكرة، مما ساهم في ارتفاع معدلات إعادة تدوير النفايات لدينا إلى 18.95%، وهو ما يمثل تحسنًا بنسبة 4.61% في عام 2023 مع تسجيل انخفاض إضافي بنسبة بلغت تقريبًا 24% في مركبات الكربون الكلورية فلورية المُتخلص منها في عام 2024؛ مما ساعد على توفير تكاليف البيئة وتكاليف التخلص من النفايات.

بلغ التزام شركة كيوكيم تجاه تحقيق الاستدامة آفاقٍ جديدة خلال العام مع تركّز الجهود على العمل المناخي وترشيد استهلاك الطاقة، فضلًا عن تحديد الأهداف المتعلقة بكثافة انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030، حيث ستقوم هذه الجهود بتمهيد الطريق نحو تنفيذ المشاريع المستهدفة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتوفير الطاقة. إلى جانب ذلك، تركّزت الجهود على حماية البيئة، والمشاركة المجتمعية، ورفاهية الموظفين، والحوكمة الأخلاقية، والمبادرات التعليمية الرامية إلى تنشئة قادة المستقبل

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

حافظت الكيانات المُنتجة في القطاع على التزامها بنموذج تشغيل فعّال من حيث التكلفة، بحيث يعمل على التوفيق بين الحذر من حيث التكلفة وضرورة الحفاظ على الأصول لضمان تشغيلها على نحو يتسم بالأمان والموثوقية.

اعتمد القطاع نظامًا خاصًا بالتميّز التشغيلي (OE) من أجل تحسين توحيد المعايير، والكفاءة، والامتثال في مجالاتٍ مختلفة، مثل: البيئة، والصحة، والسلامة، والأمان، والموثوقية، والجودة. ويتوافق هذا النظام مع المعايير الدولية والممارسات المُثلى، ويُقدّم نهجًا منظّمًا لتوجيه وتقييم الأنشطة المتعلقة بالتميّز التشغيلي، والتخطيط لعمليات التحسين، والتعلّم من التجارب.

تُشكّل مبادرة تميّز الأداء التشغيلي (OPE) ركيزة من الركائز الأساسية للجهود التي تبذلها الكيانات في سبيل تحقيق الكفاءة، حيث تُعد هذه المبادرة عنصرًا من عناصر إدارة استراتيجيات القطاع المسؤولة عن تنفيذ وتطوير نظام التميّز التشغيلي (OE)، وأنظمة الأيزو المعمول بها تقودها إدارة مبادرة تميّز الأداء التشغيلي، مثل: الأيزو9001، والأيزو14001، والأيزو45001 ونظام ريسبونسبل كير (RC14001). يُتيح نظام الإدارة البيئية (ريسبونسبل كير) لفرق العمل القدرة على تحديد الثغرات المتعلقة بالتميّز التشغيلي والرعاية المسؤولة (OE/RC)، وتعزيز الفرص، وتطوير الممارسات والأنظمة التي تعمل على دمج متطلبات التميّز التشغيلي والرعاية المسؤولة ضمن مهام سير العمل الروتينية. فضلًا عن ذلك، تُساهم مبادرة تميّز الأداء التشغيلي في تحديد وتطوير وتنفيذ الفرص المناسبة للوفاء بمعايير الكيانات والامتثال والمتطلبات التنظيمية، والتوافق مع متطلبات الأعمال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وكانت مبادرة تميّز الأداء التشغيلي قد نجحت مؤخرًا، بالتعاون مع شركة استشارية مُعتمدة عالميًا، في تنفيذ عملية تحوّل في أنشطة التعاقد والشراء في القطاع؛ مما أدّى إلى إحداث تغيير في هيكل التركيز التشغيلي التقليدي إلى عملية شراء استراتيجية، إلى جانب عمليات الشراء التشغيلية، وإدارة التصنيفات، والعمليات المحسّنة، وأساليب الشراء البديلة. وبالتالي، يُعد ذلك دليلًا على تحسين كفاءة رأس المال من خلال انخفاض كل من التكاليف والمخزون. ويجري حاليًا العمل على العديد من مبادرات تميّز الأداء التشغيلي الداخلية على مستوى الإدارات الإنتاجية والفنية.

تحسين مستويات الإنتاج

أبرز ملامح الإنتاج

- يبلغ الإنتاج الإجمالي للمشتقات، منذ بداية العام، 635 كيلو طن متري مقابل العام الماضي 716 كيلو طن ؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عمليات الإغلاق في مرافق شركة قطر للكيماويات المحدودة و شركة راس لفان للأولفينس المحدودة.
- لا يوجد أيّة شكاوى مبرّرة من العملاء في عام 2024.

الأداء المالي

سجّل القطاع صافي أرباح قدره 547 مليون ريال قطري للعام الحالي، وهو ما يشكّل انخفاضًا بنسبة 38% مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى هذا الانخفاض في مستوى الربحية بشكل رئيسي إلى تراجع حجم المبيعات وانخفاض الأسعار.

من جانب آخر، انخفضت أحجام الإنتاج بنسبة 11% مقارنة مع العام الماضي على خلفية تنفيذ القطاع العديد من عمليات الإغلاق المفاجئة لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالموثوقية.

أمّا أسعار المنتجات، فقد ظلّت تقريبًا متساوية مع نتائج العام الماضي مع مواصلة المشترين اتباع نهج حذر في الشراء بسبب المخاوف بشأن الركود.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

وصلت النفقات الرأسمالية المُتكبدة في القطاع خلال عام 2024 إلى 84 مليون ريال قطري، حيث شكّل الإنفاق الرأسمالي على مبادرة شركة راس لفان للأولفينس المحدودة لتصريف السائل المقارب للصفر، وتطوير رصيف الميناء العائم، وترقية نظام SAP إلى نظام S4Hana، عمليات تنظيف خطوط الأنابيب لكيوكم، وتقليل أكاسيد النيتروجين لمحفزات البولي إيثيلين، وتركيب المجفف الثالث للإيثيلين، وتقليل مستوى الانبعاثات من المداخن، والمؤكسد الحراري، وتحديث خزانات NAO، وغاز الإيثين البديل، وعمليات الصيانة المقرر لها لصالح شركتي كيوكيم وراس لفان للأولفينس المحدودة التي تشكل حوالي 80% من النفقات الرأسمالية خلال العام الحالي.

سيساعد مشروع شركة راس لفان للأولفينس المحدودة لتصريف السائل المقارب للصفر على تقليل مستوى تصريف المياه المعالجة بشكل مباشر إلى البحر بدون إجراء المزيد من عمليات المعالجة.

يضم مشروع تطوير رصيف الميناء العائم مجموعة من برامج الترميم والتحسين، ويُشكّل عنصرًا مهمًا للغاية في الهياكل الأساسية المتاحة حاليًا. كما أنّه سيدعم القطاع في عمله خلال المستقبل القريب.

من المقرر تنفيذ عمليات إعادة الصيانة الدورية في عام 2025 في منشآت شركة "كيوكيم 2" وشركة راس لفان للأولفينس المحدودة

بالنسبة للإنفاق الرأسمالي خلال السنوات الخمس القادمة (2025-2029)، من المتوقع أن يُنفق القطاع مبلغًا قدره 1.5 مليار ريال قطري على العديد من المشاريع، وتشمل عمليات الصيانة الدورية، ومبادرات شركتي كيوكيم وراس لفان للأولفينس المحدودة لتصريف السائل المقارب للصفر، وتحديث الخزانات، والخط البديل وغاز الإيثان البديل، وسحب مياه البحر، والمعاينة الذكية لخط الإيثيلين. ومن المشاريع الأخرى أيضًا، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين عمليات (الصحة والسلامة والبيئة، وموثوقية المصانع، والسلامة) وتحسينات عمليات الصيانة. وبناءً على ذلك، ستعمل هذه المشاريع على تحسين السلامة التشغيلية للمنشآت، والموثوقية، ومستويات الإنتاج، والحد من مستوى الانبعاثات مع ضمان الامتثال التنظيمي؛ مما سيساهم في تحسين التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعزيز أوجه الكفاءة.

قطاع الكلور القلوي

الاستراتيجية

تتركّز الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للقطاع على تحقيق التميّز، والاستدامة، والتنوّع، والنمو. ومن أجل ضمان تحقيق التميّز، يتمثّل الهدف في تحسين كفاءة عمل المصانع وموثوقيتها لتحقيق أهداف الإنتاج، وبالتالي ترتفع إيرادات المبيعات. ولكن يجب أن يتم ذلك بالتوازي مع تحقيق أفضل تكلفة ممكنة. أمّا فيما يتعلق بالاستدامة، فإنّ الهدف هو تحسين مستوى السلامة وتقليل التأثير البيئي. وبالنسبة للتنوّع والنمو، يتمثّل الهدف على المدى الطويل في تحقيق النمو من خلال التوسّع جغرافيًا وبدء تشغيل مصنع البولي فينيل كلوريد من أجل تنويع محفظة المنتجات وتعزيز مدى التغطية من خلال إنتاج البولي فينيل كلوريد.

تركّزت الجهود على تعزيز مستوى موثوقية المصانع وضمان السلامة التي شكّلت تحديًا خلال السنوات الماضية. ومن التحديات الرئيسية أيضًا التغلب على المشكلات التي واجهتها وحدة مفاعل الأوكسجين، والتي أدت إلى زيادة خسائر المحفزات. وفي النهاية، تم إيجاد حل للمشكلة دون الحاجة إلى إيقاف عمل المصنع بشكل غير مخطط له، ولكنّ ذلك أدى إلى خسائر في الإنتاج بسبب تمديد فترة معدّل التشغيل المحدود.

الإنجازات الرئيسية

- من المُقرر أن تنتهي عملية تحسين الشبكة الكهربائية في الربع الأول من عام 2025، وهو ما سيساعد شركة قطر للفينيل على التغلب على مشكلة محدودية إمدادات الطاقة للمحطة، والتي أثّرت على عمل مصنع الكلور من خلال تقييد قدرته الإنتاجية.
- ستساهم المشاريع طويلة الأجل ضمن إطار برنامج الاستدامة والموثوقية الذي أطلقته شركة قطر للفينيل للسنوات القادمة، مع التركيز بشكل خاص على مشروع تطوير الخلايا، في تحقيق وفورات على مستوى استهلاك الطاقة.
- تم الانتهاء بنجاح من الصيانة الشاملة لعام 2024 مع التركيز بشكل أساسي علي ترقية واستبدال الأصول لضمان عمليات ذات موثوقية عالية في المستقبل، بما في ذلك الأصول التي تسببت في إغلاقات غير مخطط لها وخسائر في الإنتاج.
- تم إنجاز مشروع مولدات البخار لاسترداد الحرارة (HRSG) مع البدء بتشغيل وحدتين، مما أدّى إلى توفير الطاقة بين شركة قطر للفينيل وشركة قابكو.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

تم تسجيل تفاوتات إقليمية في سوق الكلور القلوي خلال عام 2024، حيث تواجه أوروبا مجموعة من التحديات الاقتصادية الكبيرة على خلفية ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع مستوى الطلب. ولكن في المقابل، تشهد البرازيل وجنوب شرق آسيا فرصًا مواتية لتحقيق النمو بفضل الظروف الاقتصادية الإيجابية والطلب في القطاعات الرئيسية. وسيستمر التأثير المتبادل بين الظروف الاقتصادية الإقليمية والطلب على قطاعات محددة في رسم ملامح أداء السوق.

حافظت أسعار منتجات الكلور القلوي، مثل الصودا الكاوية ومركّب كلوريد الفينيل، على استقرارها نسبيًا ولكنّها عند أدنى مستوى في جنوب شرق آسيا وأجزاء من آسيا. وفي ذات الوقت، تواجه أوروبا ضغوطًا على مستوى الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبالتطلّع إلى المستقبل، يُتوقّع أن يساهم إنشاء مصنع البولي فينيل كلوريد في عام 2025 في تعزيز مستوى تنوّع منتجات القطاع؛ مما سيوفر مستوى أعلى من التنوّع والمرونة لمواجهة التحديات أو التقلبات المحتملة في المستقبل.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

حافظ القطاع خلال عام 2024 على التزامه تجاه مواصلة تنفيذ أنشطة ما بعد السلامة من خلال برنامج مكان آمن للمشاركة وتحقيق النتائج (SPEAR)، كما تم تعزيز معايير وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة والجودة، بما في ذلك نظام إذن العمل، وتصنيف المناطق الخطرة، وخرائط الكشف عن الحرائق والغاز، وحملات استعراض السلامة قبل بدء التشغيل والحملات الميدانية استنادًا إلى الملاحظات الواردة من فرق العمل المختصة بحوكمة الصحة والسلامة والبيئة والجودة. ومن الإنجازات الرئيسية أيضًا الإنجاز الناجح والآمن لعملية الصيانة الدورية السنوية لمرفق إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة (LDPE 3)، إضافة إلى الاستعداد والتدريب لتنفيذ عملية الصيانة الدورية لمرفق إنتاج الفينيل، المقررة في الربع الرابع من عام 2024.

تحسّن مستوى مؤشر صحة سلامة العمليات من خلال التركيز المستمر على المؤشرات المبكرة، وخصوصًا إدارة معدات السلامة الحرجة. إلى جانب ذلك، تم الانتهاء من عمليات تدقيق السلامة الفنية وتدقيق فريق عمل المهام الفرعية دون تحديد أيّة ثغرات في النظام، ولقد أشاد المدققون بالجهود التي تبذلها شركة قابكو. ومن جانب آخر، تم إحراز تقدم مميّز فيما يتعلق باستكمال عملية التقييم الكمي للمخاطر (QRA) ووضع خطة عمل لزيادة تعزيز سلامة العمليات، فضلًا عن اعتماد أساسيات سلامة العمليات وتدريبات إدارة سلامة العمليات من أجل تعزيز مستوى كفاءة وثقافة المؤسسة.

ولا يزال الامتثال للمعايير البيئية من محاور التركيز الرئيسية، مع تحقيق إنجازات بارزة فيما يخص تقليل حرق الغاز والحد من اشتعاله. وسيساهم تنفيذ مشاريع مولدات البخار لاسترداد الحرارة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتماشى مع أهداف الاستدامة الخاصة بالقطاع.

وعند الحديث عن عام 2025، فإنّ مجموعة الصحة والسلامة والبيئة والجودة ستواصل جهودها الرامية إلى رقمنة عمليات الصحة والسلامة والبيئة الرئيسية، ويشمل ذلك نظام إدارة الحوادث، والبرنامج الريادي للتحقق من السلامة، ولوحة معلومات حوكمة الصحة والسلامة والبيئة والجودة، وذلك من أجل تحسين مستوى الكفاءة وتحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بشؤون الصحة والسلامة والبيئة. ومن الأولويات أيضًا تنفيذ خطط عمل التقييم

الكمي للمخاطر ودمج مشروع البولي فينيل كلوريد ضمن هيكل الحوكمة لضمان سلاسة وأمان عملية بدء تشغيل.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

تُعتبر الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة من العناصر المهمة للغاية في القطاع من أجل الحفاظ على مكانة الشركة بصفتها شركة فعّالة وذات تكاليف تشغيلية منخفضة. نجحت شركة قطر للفينيل في عام 2024 في ترشيد التكاليف على نحو فعّال من خلال التعاون مع مجموعة قابكو. وقامت الإدارة بتكليف فِرَق العمل بطريقة استراتيجية لتحسين مستوى استخدام المواد الخام والتخطيط بكفاءة لأي متطلبات تتعلق باستيراد الإيثيلين. يتم النظر حاليًا الى العديد من الدراسات الخاصة التي تُركّز على ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل مستوى الاشتعال للتحكم في التكاليف وضمان تحسين الإنتاج. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ فرص المواد الأولية المحلية قد تُساهم بشكل إيجابي عن طريق استبدال الإيثيلين المستورد بالإيثيلين المُنتج محليًا. إضافة إلى ما سبق، كانت عمليات إيقاف تشغيل المصانع والانقطاعات غير المخطط لها في عام 2024 منخفضة نسبيًا مقارنة مع عام 2023.

تحسين مستويات الإنتاج

من أجل تحسين الإنتاج، سعى القطاع إلى تحقيق أفضل مستويات ممكنة في الإنتاج دون أن يكون ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة.

كان إنتاج CSS السنوي أعلى بنسبة 7% مقارنة بالعام الماضي. تحسنت نسبة استخدام المصنع بشكل كبير، حيث وصلت نسبة استخدام الكلورين إلى 94% في عام 2024 مقارنة بـ 85% في عام 2023، وحققت VCM نسبة 86% في عام 2024 مقابل 83% في عام 2023. تم الانتهاء من الصيانة المخططة لمرافق QVC دون الإبلاغ عن أي مشاكل تتعلق بالسلامة، وتم إعادة تشغيل جميع المرافق في 13 ديسمبر 2024.

الأداء المالي

سجّل قطاع الكلور القلوي تحقيق إيرادات بواقع 707 مليون ريال قطري، مشيرًا بذلك إلى حدوث انتعاشة بنسبة 5% مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج بالرغم من الانخفاض الطفيف في أسعار البيع. ومن جانب آخر، سجّل القطاع صافي أرباح بواقع 36 مليون ريال قطري، وهو ما يمثّل انخفاضًا بنسبة 52% عن العام الماضي، ويُعزى هذا التراجع بصورة أساسية إلى زيادة التكاليف التشغيلية بالرغم من الزيادة المسجلة في أحجام المبيعات الناتجة عن الارتفاع في الإنتاج على خليفة وفرات أكثر في منشئات الكلور القلوي.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

وصل إجمالي النفقات الرأسمالية في عام 2024 إلى 331 مليون ريال قطري، ويرتبط ذلك بشكل رئيسي بتوافر المصانع، ويشمل نفقات الصيانة والتقادم.

وبالتطلّع إلى فترة السنوات الخمس القادمة (2025 - 2029)، يتوقّع أن تصل النفقات الرأسمالية للقطاع إلى 652 مليون ريال قطري لمختلف المشاريع الرأسمالية المرحّلة والجديدة. وتشمل المشاريع الرئيسية مشروع مصنع البولي فينيل كلوريد، وعملية تحسين وتحديث الشبكة الكهربائية لشركة قابكو (مشروع مشترك)، وعملية تحديث الخلايا الموجودة إلى خلايا الجيل السادس. والهدف من إجراء هذه الاستثمارات هو تعزيز موثوقية المصانع وتوافرها على المدى الطويل.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

استعراض عام

تأسست شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق (يشار إليها بعبارة "مسيعيد القابضة" أو "المجموعة") في 29 مايو من عام 2013. وعنوانها المسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الشركة في قطاعين مختلفين: البتروكيماويات والكلور القلوي.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، جميع وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة بموجب اتفاقية خدمات. وتُدار عمليات المشاريع المشتركة للمجموعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

هيكل الملكية

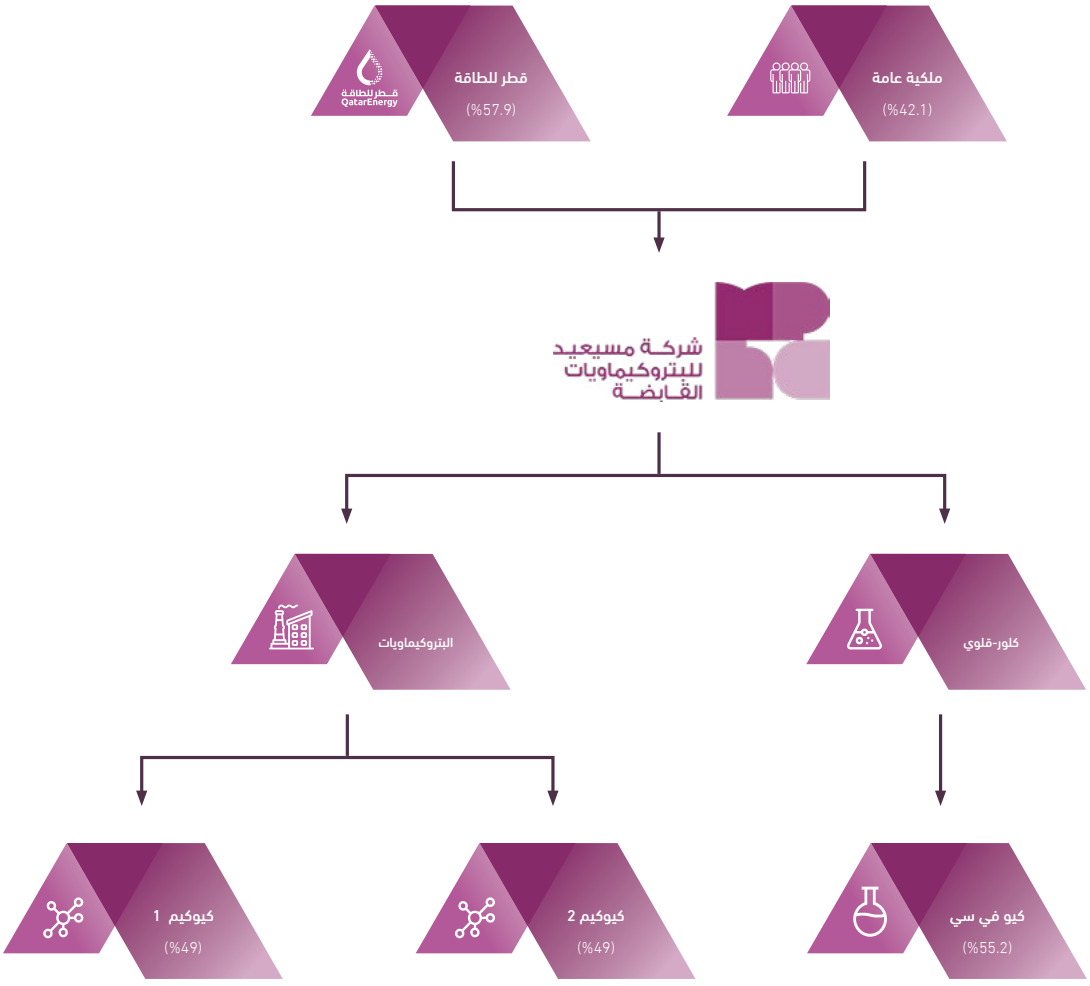

أداء شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة لعام 2024

الإنتاج (ألف طن متري)

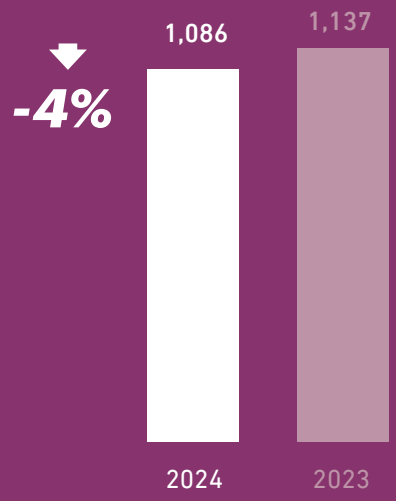

أحجام المبيعات (ألف طن متري)

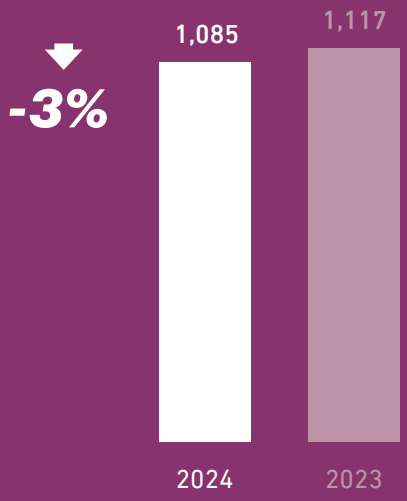

الإيرادات (مليون ريال قطري)

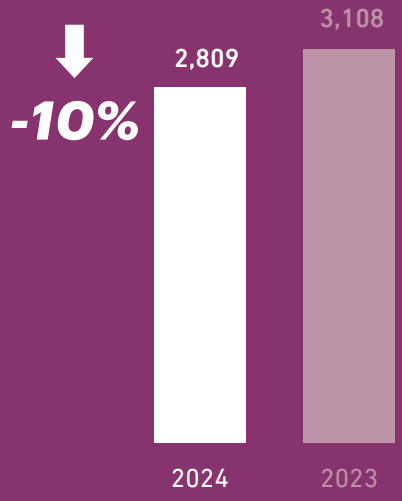

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

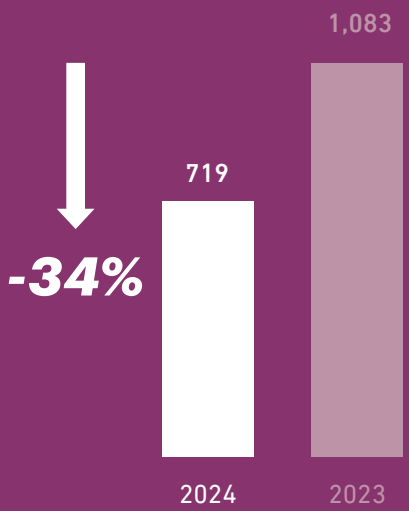

العائد على السهم (ريال قطري)
(إلى نقطتين عشريتين)

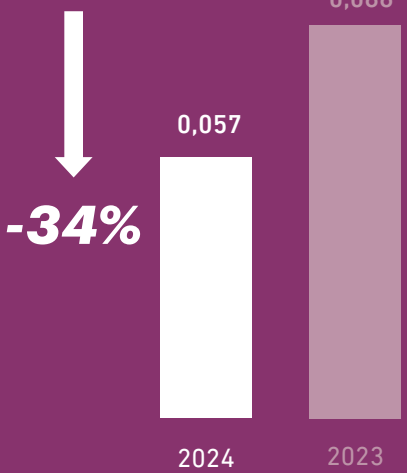

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

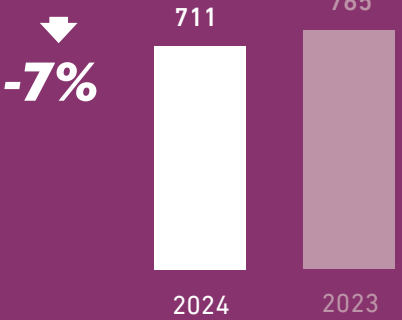

الإيرادات من المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (%)

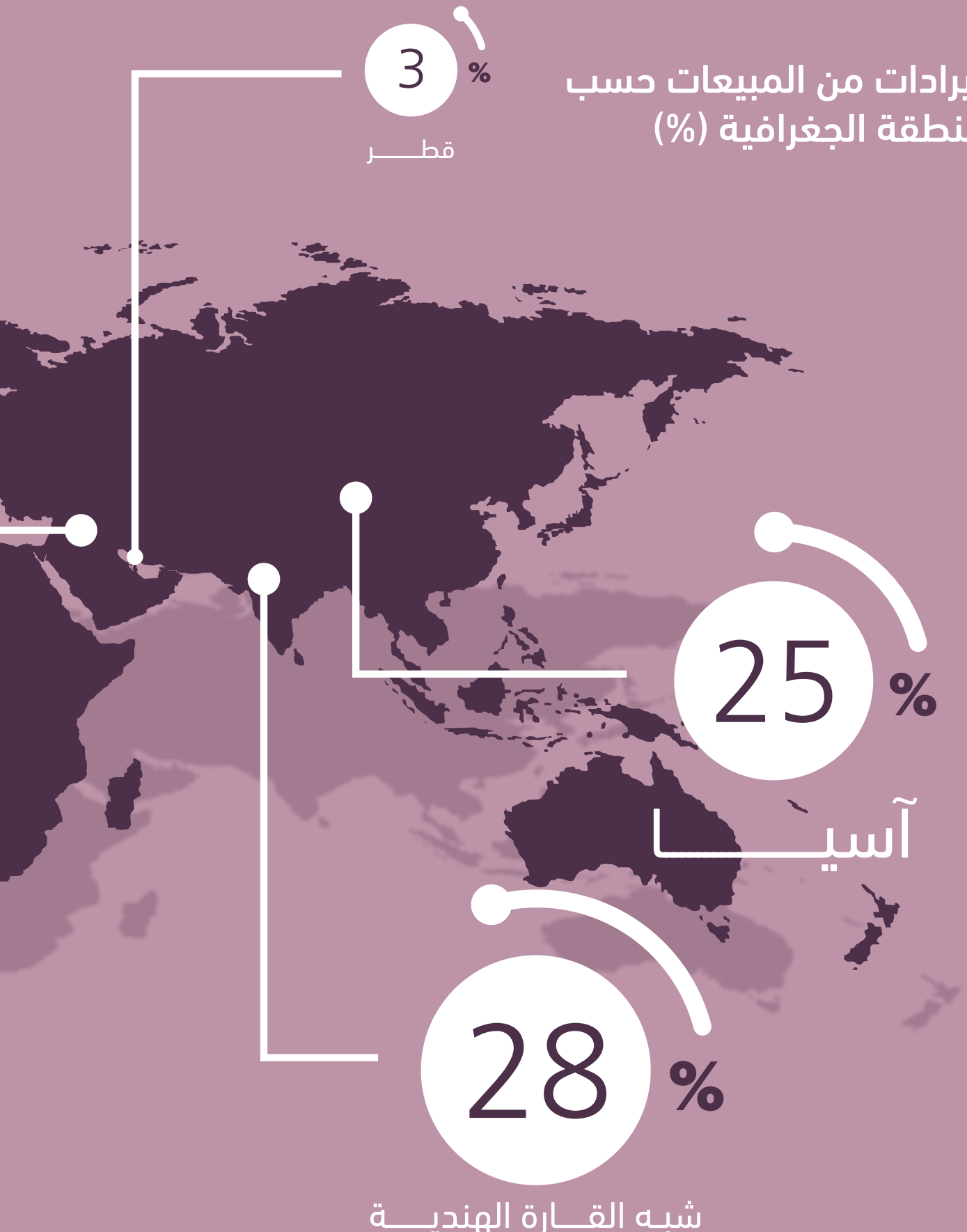

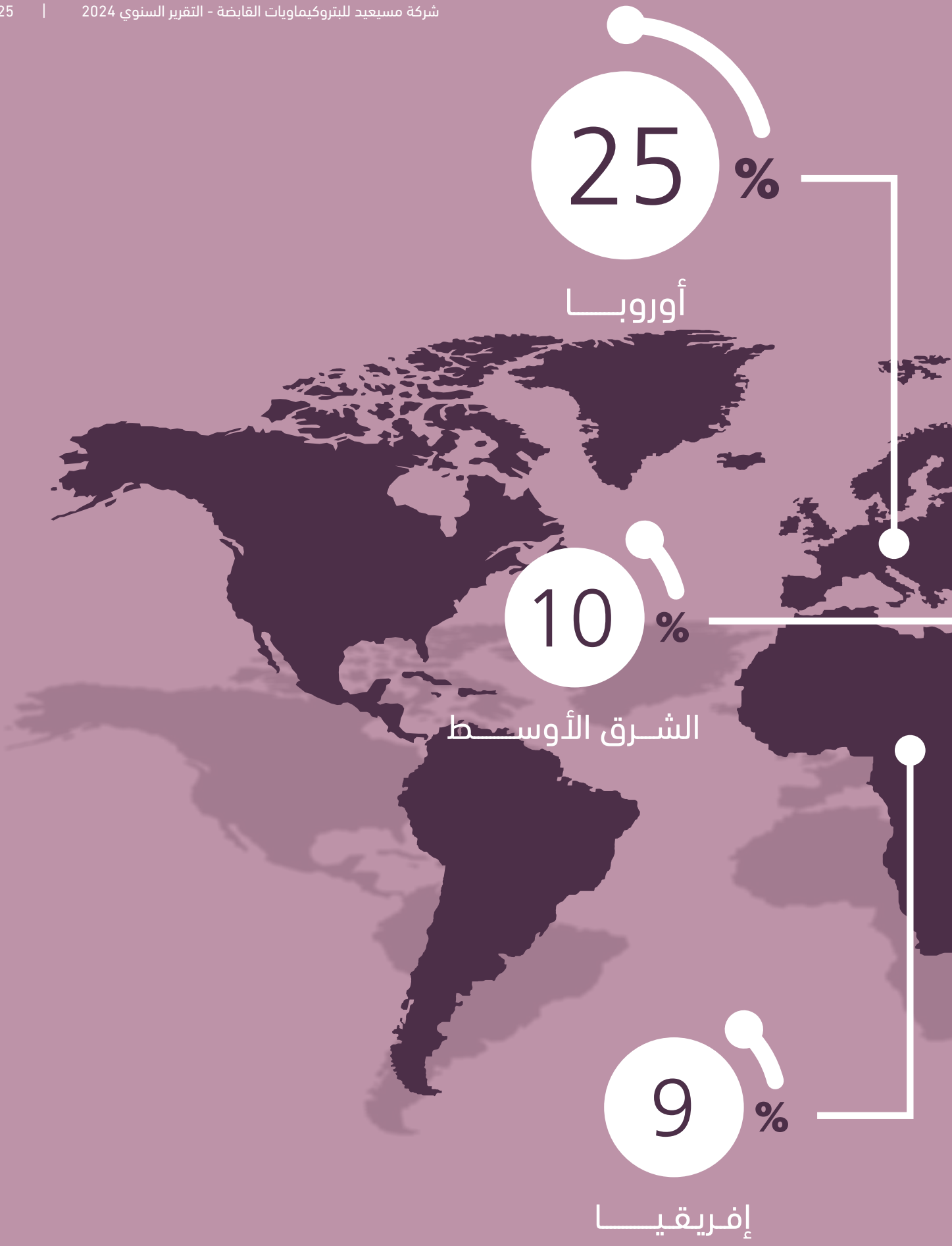
25 %
أوروبـــا
10 %
الشـرق الأوســـط
9 %
إفـريقـيـــا

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

من خلال عدة مشاريع مشتركة، تعمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة في قطاعين من قطاعات الأعمال، هما البتروكيماويات والكلور القلوي. وقد تأسست جميع مشاريعنا المشتركة مع شركاء دوليين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ممن يتمتعون بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

استعراض عام للقطاع

يضم قطاع أعمال البتروكيماويات التابع لنا مشروعين مشتركين: شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات 2 المحدودة (كيوكيم 2).

تأسست شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي مشروع مشترك، عام 1998. وتنقسم ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة 49%، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة 49%، وقطر للطاقة 2%. وتعمل كيوكيم في إنتاج الإيثيلين والبولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) و1-هكسين وC4+.

وقد تأسست شركة قطر للكيماويات 2 المحدودة (كيوكيم 2)، وهي مشروع مشترك، عام 2005 وتتوزع ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة 49%، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة 49%، وقطر للطاقة 2%. وتعمل كيوكيم 2 في إنتاج البولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة والمجموعة الكاملة من أولفينات ألفا العادية.

الطاقة الإنتاجية التصميمية والمعيارية من المنتجات الرئيسية لشركتي كيوكيم وكيوكيم 2:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الإيثيلين*	1220
بولي إيثيلين عالي الكثافة	810
1-هكسين	60
أولفينات ألفا العادية	345

* يستخدم كلقيم للمنتجات النهائية.

ملاحظة: *تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية التصميمية للكيان المنتج.*

أداء قطاع البتروكيماويات لعام 2024

الإنتاج (ألف طن متري)

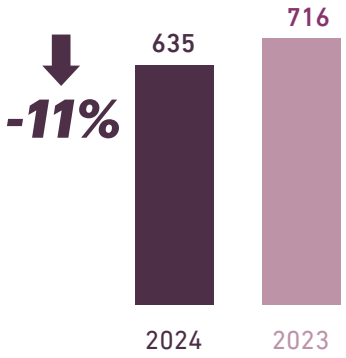

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

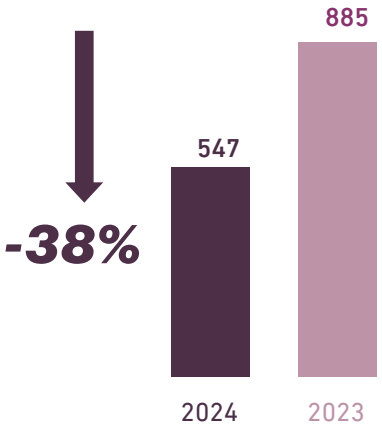

الإيرادات (مليون ريال قطري)

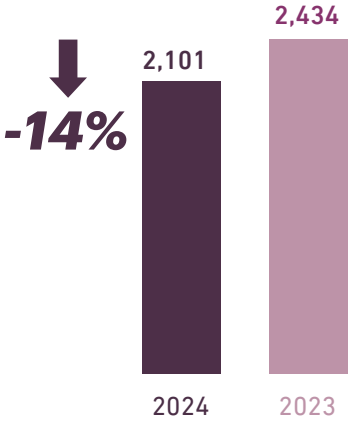

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

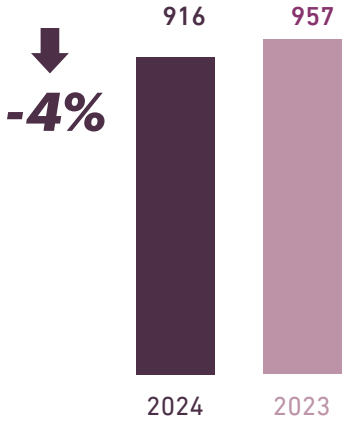

إيرادات قطاع البتروكيماويات لعام 2024

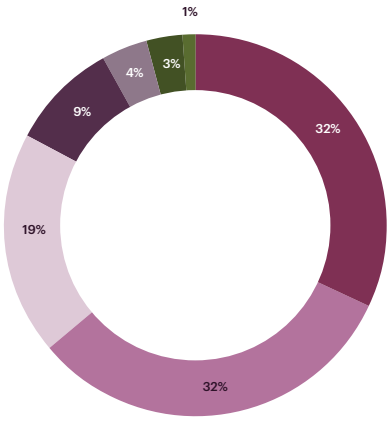

إيرادات القطاع عام 2023 (%)

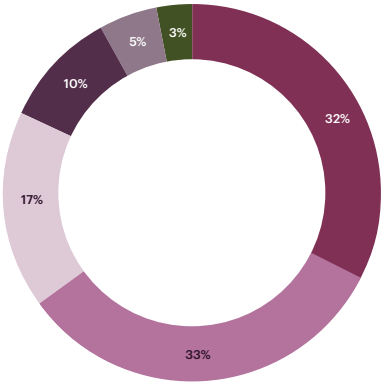

إيرادات القطاع عام 2024 (%)

آسيا
أوروبا
الشرق الأوسط
القارتان الأمريكيتان
إفريقيا
شبه القارة الهندية
قطر

قطاع الكلور القلوي

استعراض عام للقطاع

يتكون قطاع أعمال الكلور القلوي من مشروع مشترك، وهو شركة قطر للفينيل المحدودة.

وقد تأسست شركة قطر للفينيل المحدودة، وهي مشروع مشترك، عام 1997. وتمتلك فيها شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ما نسبته 55.2%، وشركة قطر للبتروكيماويات 31.9%، وقطر للطاقة 12.9%. وتعمل شركة قطر للفينيل في إنتاج الصودا الكاوية وثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل وحامض الهيدروكلوريك.

الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة قطر للفينيل:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
صودا كاوية	370
ثاني كلوريد الإيثيلين	180
مونومر كلوريد الفينيل	355
حامض الهيدروكلوريك	15

ملاحظة: *تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيان المنتج.*

أداء قطاع الكلور القلوي لعام 2024

الإنتاج (ألف طن متري)

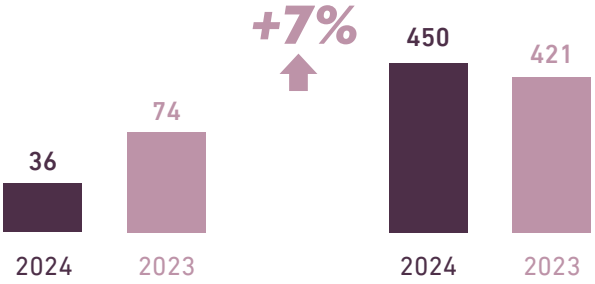

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

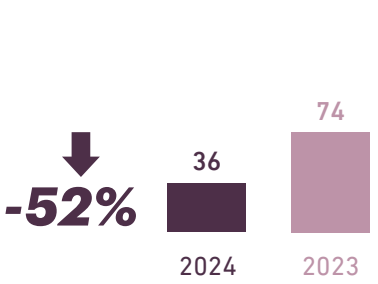

الإيرادات (مليون ريال قطري)

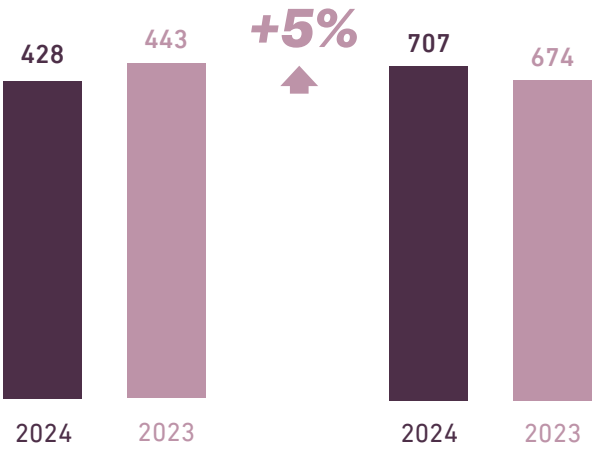

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

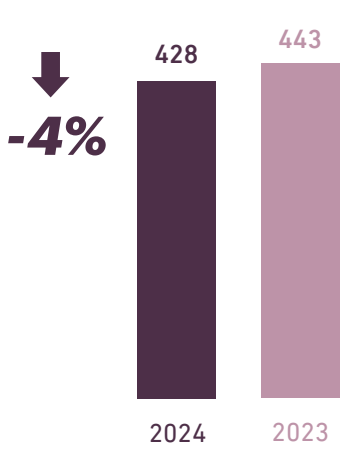

إيرادات قطاع الكلور القلوي لعام 2024

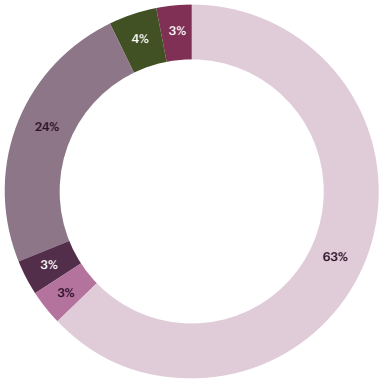

إيرادات القطاع عام 2023 (%)

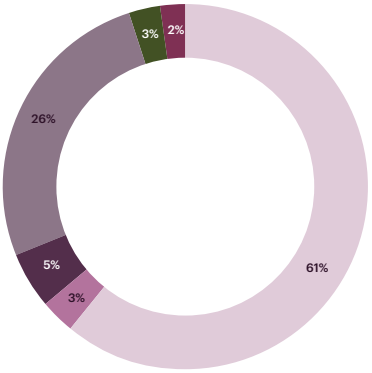

إيرادات القطاع عام 2024 (%)

- آسيـــا
- أوروبـــا
- الشـرق الأوسـط
- القارتان الأمريكيتان
- إفـريقيـا
- شبـه القـارة الهنديـة
- قطـــــر

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.
الدوحة -قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيًا منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالإيرادات في المشروع المشترك	
كما هو مبين في الإيضاح 4 (2) حول البيانات المالية، فإن حصة الشركة في نتائج مشاريعها المشتركة (كيوكيم، كيوكيم 2، وكيو في سي) البالغة 583 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تمثل 80% من إجمالي دخل الشركة. اعترفت المشاريع المشتركة بإيرادات بقيمة 5,914 مليون ريال قطري خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. تم تحقيق غالبية الإيرادات من طرف ثالث واحد ("العميل") تقوم المشاريع المشتركة للشركة بالاعتراف بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة المتعلقة بالمنتجات إلى العميل. هذا محدد في العقود بين المشاريع المشتركة والعميل. لقد حددنا الاعتراف بالإيرادات من قبل المشاريع المشتركة كأمر تدقيق رئيسي حيث إن أي أخطاء في تسجيل حجم وقيمة الشحنات يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في تحديد حصة النتائج المعروضة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر.	تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتحقق الإيرادات من الإيرادات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: • الحصول على فهم لعملية الإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة على الاعتراف بالإيرادات التي تنفذها المشاريع المشتركة. • تحديد ما إذا كانت الضوابط المطبقة من قبل المشاريع المشتركة قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب وتعمل بشكل فعال. • مراجعة العقود بين المشاريع المشتركة والعميل. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس عينة مختارة. • اختيار العينات والتحقق من وقف المبيعات من البيانات الواردة من العميل الرئيسي للمشاريع المشتركة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة لكن لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. من المتوقع إتاح تقرير مجلس الإدارة لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق الى المعلومات الأخرى، إننا لا نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

فيما نطاق تدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، حيث نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به حول المعلومات الأخرى، أن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص القائمين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات في التدقيق على البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وبتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما اذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بينات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات وإذا ما كانت هذه البيانات المالية العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.
- بالتخطيط للتدقيق وتنفيذه للحصول على بينات تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال التجارية داخل الشركة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لغرض التدقيق. نظل وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد تلك التي لها أكبر الأثر على تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية والتي ستشكل أمور التدقيق الرئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا إلا إذا كان هناك قانون أو تشريع يمنع الإفصاح العام، أو إذا خلصنا في حالات نادرة جداً إلى عدم بيان أحد تلك الأمور بسبب توقعاتنا بأن التبعات السلبية للبيان ستفوق المنفعة العامة المرجوة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، كما هو مطلوب في قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة تتفق مع البيانات المالية.
- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا و
- وفقًا لمعرفتنا واعتقادنا ووفقًا للمعلومات المقدمة إلينا، لم يتم ارتكاب أي مخالفات للأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة خلال العام مما قد يؤثر بشكل جوهري على الوضع المالي للشركة أو أدائها المالي.

الدوحة – قطر في

30 يناير 2025

عن ديلويت آند توش

فـرع قطــر

يامن مداح

شـريـك

سجل مراقبي حسابات رقم 434

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.
الدوحة -قطر

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعيد للبترو كيماويات القابضة (ش.م.ع.ق) بشأن تقرير مجلس الإدارة حول تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية.

وفقًا للمادة 24 من قانون حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ، قمنا بإجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم التصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية (تقرير مجلس الإدارة" ICOFR ") كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبترو كيماويات القابضة (ش.م.ع.ق) ("الشركة") هو المسؤول عن تطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بإعداد التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية متعلقة بإعداد بيانات مالية وعرضها بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة، واجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والمشاريع المشتركة ("كيانات") (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") في دولة قطر. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها كما في 31 ديسمبر 2024 ، بناءً على المعايير الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية - الإطار المتكامل الصادر سنة 2013 عن لجنة رعاية المنظمات (اطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي") .

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل

- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال الشركة في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تقييم الشركة بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2024 ؛ و
- بيان أوجه القصور في تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت ، غير المُعالجة، كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على اعداد البيانات المالية الوارد في القسم 4 من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي، والتي تشمل استنتاجه عن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2024.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي بشأن عمليات التأكيد 3000 (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول اعداد التقارير المالية قد تم عرضه بشكل عادل. يشتمل إطار العمل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (أطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ") على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للمجموعة حول التقارير المالية لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر الشركة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة.

- الحصول على فهم لكيفية تحديد نطاق العمليات الهامة من قبل الشركة، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة.
- القيام بإجراءات لاستنتاج وجود مخاطر لأخطاء مادية (جوهرية) ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار أرصدة الحسابات ، وتصنيف المعاملات والإفصاحات ذات الصلة ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛
- الحصول على اختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول اعداد التقارير المالية ، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم اختباره.
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للأنظمة الداخلية التي تعالج المخاطر الهامة للأخطاء المادية والقيام باعادة تقييم نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للاخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية والتي لم تتم معالجتها في 31 ديسمبر 2024 ، ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة، حسب الإقتضاء.

كجزء من هذه المهمة، حصلنا على أدلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للكيانات الهامة أو أنشطة الأعمال داخل الشركة لإبداء رأي حول تقرير مجلس الإدارة بشأن رقابة الشركة الداخلية على التقارير المالية. نبقى مسؤولين وحدنا عن تقييمنا واستنتاجنا.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان، النقد وما يعادله، دخل توزيعات الأرباح، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع، والدخل من الاستثمار، والاستثمارات في الودائع الثابتة، والاستثمارات في المشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة، والتقارير المالية، وضوابط تقنية المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الذي تم تحديده وتتضمن مجموعة من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقّة المعاملات المتعلقة بموجودات الكيان؛
2. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصاريف المنشأة تتم فقط وفقاً لموافقة إدارة الكيان عليها؛ و
3. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلّص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية ومتطلبات السلوك الأخرى لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك

المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على رقابة الجودة رقم (1)، إدارة الجودة للشركات التي تقوم بإجراء عمليات تدقيق، أو مراجعة للبيانات المالية، أو خدمات ضمان، أو خدمات ذات صلة أخرى، وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا، فإن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في القسم (4) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2024.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة ("المجموعة") ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

الدوحة – قطر في

30 يناير 2025

عن ديلويت آند توش

فـرع قطـر

يامن مداح

شـريـك

سجل مراقبي حسابات رقم 434

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") حول البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2024

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ("النظام")، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") حول امتثال الشركة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2024، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ 27 يونيو 2024.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة بما في ذلك إفصاح الشركة عن امتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة 4 من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الاقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش – فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال المعلومات المقدمة من الشركة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية؛

ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للشركة باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية، بما في ذلك التوثيق؛ و

ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للشركة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء استنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة ارتباطنا المحدود وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي. ("IAASB")

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال الشركة بهدف الوصول لاستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما فيها النظام ("المتطلبات")، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض إبداء استنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2024.

القيود المفروضة على استخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للشركة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتمكن من تقديم تقرير عن تلك الأمور للشركة التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير الشركة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال الشركة للنظام، فإن الشركة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى الملحق (أ) بهذا التقرير، والذي يمثل نقاط الاختلاف بين المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية وامتيازات الشركة الناتجة عن خصوصية تأسيسها. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

الدوحة – قطر في

30 يناير 2025

عن ديلويت آند توش

فـرع قطــر

يامن مداح

شـريـك

سجل مراقبي حسابات رقم 434

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120156

الملحق أ

نقاط الاختلاف بين المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية وامتيازات الشركة الناتجة عن خصوصية تأسيسها:

تسلسل	المرجع في تقرير الشركة للحوكمة	رقم المادة	من حيث التطبيق الفعلي
1	3-9-1: لجنة التدقيق	المادة رقم (18)	وفقاً لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات، لا تشمل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (بالاختلاف عما ورد بالمادة 18 من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات)، نظرًا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص والرئيسي بنسبة (57.85%).
2	3-9-3: لجنة الترشيحات	المادة رقم (18)	لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (بالاختلاف عما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة " للأسباب التي تم ذكرها سابقاً (البند رقم 1-3 من تقرير حوكمة الشركة)
3	القسم 2-3: تشكيل مجلس الإدارة القسم 3-4-6: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المواد رقم (6) و (35)	لا تحدد المادة 22 من النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب أن يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة، كذلك المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين. وفقاً للنظام الأساسي المعدل للشركة ووفقاً للتعديل الجديد لقانون الشركات التجارية القطري الصادر بالقانون رقم 8 لعام 2021 بموجب المادة 152 منه، يتألف مجلس الإدارة من سبعة (7) أعضاء، يتم تعينهم بواسطة المساهم الخاص (قطر للطاقة). وبالتالي، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح، والإفصاح، والتصويت والتعيين

02-95-2
POLISHED WATER

البيانات المالية

بيـــان المـركـــز المـالـــــي

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات في مشاريع مشتركة	4	**14,221,494**	13,977,648
الموجودات المتداولة			
أرصدة مدينة أخرى	5	**72,013**	37,564
مدفوعات مقدمة لمشروع الملح	6	**10,192**	--
ودائع وأرصدة بنكية أخرى	7	**2,338,261**	3,250,826
نقد وشبه النقد	4	**65,215**	272,042
مجموع الموجودات المتداولة	8	**2,485,681**	3,560,432
مجموع الموجودات		**16,707,175**	17,538,080
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	11	**12,563,175**	12,563,175
الاحتياطي القانوني	12	**102,436**	88,827
الأرباح المدورة		**3,698,656**	4,431,125
مجموع حقوق الملكية		**16,364,267**	17,083,127
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
مستحق إلى طرف ذات علاقة	9	**3,476**	5,922
مصاريف مستحقة ومدفوعات أخرى	10	**339,432**	449,031
مجموع المطلوبات		**342,908**	454,953
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**16,707,175**	17,538,080

تمت الموافقة على البيانات المالية الواردة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة في 30 يناير2025 وتم توقيعها نيابة عنه من قبل

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربــح او الخســـارة والدخـل الشامل الآخـــــر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	Notes	2024	2023
حصة من نتائج المشاريع المشتركة	4 (2)	**582,659**	959,235
إيرادات الفوائد	7	**147,416**	138,480
إيرادات أخرى (صافي)		**4,750**	1,728
		734,825	1,099,443
مصروفات عمومية وإدارية		**(16,078)**	(16,753)
ربح السنة		**718,747**	1,082,690
الدخل الشامل الآخر		**--**	--
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**718,747**	1,082,690
أرباح السهم الأساسية والمخففة (ريال قطري)	14	**0.057**	0.086

بيان التغيــرات فــي حــقــوق الملكيــة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الأرباح المدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2023		12,563,175	76,481	4,769,796	17,409,452
ربح السنة				1,082,690	1,082,690
الدخل الشامل الآخر للسنة		--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل للسنة		--	--	1,082,690	1,082,690
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي		--	--	(27,067)	(27,067)
محول إلى احتياطي قانوني		--	12,346	(12,346)	--
المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:					
توزيعات أرباح معتمدة	13	--	--	(1,381,949)	(1,381,949)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		12,563,175	88,827	4,431,125	17,083,127

الرصيد في 1 يناير 2024		**12,563,175**	**88,827**	**4,431,125**	**17,083,127**
ربح السنة				**718,747**	**718,747**
الدخل الشامل الآخر للسنة		**--**	**--**	**--**	**--**
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**--**	**--**	**718,747**	**718,747**
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي		**--**	**--**	**(17,969)**	**(17,969)**
محول إلى احتياطي قانوني		**--**	**13,609**	**(13,609)**	**--**
المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:					
توزيعات أرباح معتمدة	13	**--**	**--**	**(1,419,639)**	**(1,419,639)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		**12,563,175**	**102,436**	**3,698,656**	**16,364,267**

بيـان التدفقـات النقديــة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ايضاحات	2024	2023
النقد من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		**718,747**	1,082,690
تعديلات لـ:			
• إيرادات الفوائد		**(147,416)**	(138,480)
• حصة من نتائج مشاريع مشتركة	4 (2)	**(582,659)**	(959,235)
		(11,328)	(15,025)
التغيرات في رأس المال العامل:			
• مدفوعات مقدمة لمشروع الملح		**(10,192)**	--
• مصاريف مستحقة ومدفوعات أخرى		**(208)**	160
• مستحق إلى طرف ذات علاقة		**(2,446)**	445
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(24,174)**	(14,420)
المساهمة في الصندوق الاجتماعي والرياضي المدفوعة		**(27,067)**	(44,179)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(51,241)**	(58,599)
النقد من الأنشطة الاستثمارية			
الحصة من توزيعات أرباح المشاريع المشتركة	4 (3)	**557,825**	1,716,780
استثمار إضافي في مشاريع مشتركة	4 (3)	**(219,012)**	(126,585)
استثمار ودائع لأجل ثابتة		**(2,023,112)**	(2,835,384)
فوائد مقبوضة		**112,968**	133,041
استحقاق ودائع لأجل ثابتة		**2,835,385**	1,478,904
صافي النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية		**1,264,054**	366,756
الأنشطة التمويلية			
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين		**(1,519,932)**	(1,334,261)
الحركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها		**100,293**	(47,688)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(1,419,639)**	(1,381,949)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(206,827)**	(1,073,792)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**272,042**	1,345,834
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	4	**65,215**	272,042

إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: **www.qamco.com.qa** أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

تقريـر حوكمـة الشركــة 2024

1. تمهيـد

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر)يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة"(تم تأسيسها بتاريخ 29 مايو 2013 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة57.85%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة بإعداد إطار حوكمة الشركة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2015/11/25.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

1.3. هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة مسيعيد كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في قطاع استراتيجي وحيوي (الصناعات البتروكيماوية)، وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام 2013. جاء تأسيس شركة مسيعيد في إطار حرص قطر للطاقة على التزامن مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من حيث دعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة وتنمية القطاعات ذات الصلة. من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة مسيعيد للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد الأنشطة، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

وكانت شركة مسيعيد هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة 100% بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة، أيضا تم إصدار منحة أميرية لبعض الفئات من المواطنين.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة مسيعيد ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 57.85%.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة مسيعيد ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في تلك المشاريع الى شركة مسيعيد.
- اعتماد شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة". في حال إذا ما ارتأى المساهم الخاص ملاءمة إضافة أعضاء مستقلين، يتخذ المساهم الخاص كافة الخطوات المعقولة لضمان تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة.

2.3. تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (08) لعام 2024 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 2024/04/22، تم تشكيل مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة الحالي طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما ورد ببعض متطلبات المادة رقم (6) من نظام الحوكمة)، حيث تم تجديد عضوية السبعة (7) أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من 2024/03/15. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة الشركة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3.3. المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانه والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال،

يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

4.3. رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 41 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5.3. أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

6.3. اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (30-1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً تصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة (بإستثناء الأعضاء المستقلين)، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء الحد الأدنى لعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2024.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) (باستثناء الأعضاء المستقلين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

7.3. قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8.3. أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 21 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالي.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9.3. لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1.9.3. لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (8) باجتماعه الثاني لعام 2014 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (8) بالاجتماع 2018/2 في أعقاب اعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 57.85%)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2024، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2023.
5. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
7. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 2024/12/31.
9. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
10. مراجعة واعتماد المنهج المقترح بشأن أنشطة التدقيق الداخلي.
11. مراجعة مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الداخلي الخاصة بالشركة بما في ذلك مهام تدقيق المساهمين على الشركات التابعة.
12. مراجعة مستجدات خطة التدقيق لعام 2024 وآلية تقييم المخاطر المتبعة لكل من شركتي كيوكيم I&II وخطة التدقيق المقرر اجراؤها لعام 2025، ومستجدات الإجراءات التصحيحية للملاحظات الخاصة بتقارير التدقيق السابقة.
13. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابه.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية. وخلال عام 2024 فقد تم استيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات انعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي	رئيساً
السيد/ عبد العزيز جاسم المفتاح	عضواً
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضواً

2.9.3. لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2) لعام 2018، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (3) لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2024، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2024/02/08 وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.

3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 44 من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أُقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام 2024.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 2024/02/08م للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31م، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة مسيعيد والتي عُقدت بتاريخ 2024/3/05م وذلك بإجمالي مبلغ 5,900,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبد العزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً
السيد/ أحمد علي محمد	عضواً

رئيس اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما العضوين الآخرين، فيتمتع كل منهما بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهما وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة حيث يشغل السيد/عبدالله يعقوب الحاي، منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، بينما يشغل السيد /أحمد علي محمد، منصب رئيس قسم الحوكمة والامتثال بإدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة.

3.9.3. لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث إن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 3-1 من هذا التقرير).

10.3. تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 2024/2/8 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 2024/2/11م.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2025 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2024، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023 (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية)

استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

1.4. إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2.4. التدقيق

1.2.4. التدقيق الداخلي

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023.

الا أنه خلال عام 2024، قامت الشركة بإنهاء التعاقد مع المكتب الاستشاري والذي تم تعيينه لتقديم خدمات التدقيق الداخلي بعد النظر في مدى استيفاءه لمعايير التدقيق الداخلي وضمان التقيد بها. الأمر الذي لم يتم معه متابعة تقارير الرقابة الداخلية والعرض على لجنة التدقيق حتى قامت اللجنة بالنظر في البدائل المقترحة وتمت الموافقة بقرارها رقم (2) لعام 2024 على مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الخاصة بالشركة "كمدقق داخلي" بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية.

قدم ممثلو المدقق الداخلي حالة تقييم المخاطر وخطط التدقيق المعتمدة والملاحظات الهامة ذات الصلة ومستجدات متابعة الإجراءات التصحيحية التي تم رفعها من قبل وظائف التدقيق الداخلي بالمشاريع المشتركة. من المقرر أن يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

من المقرر اعداد تقارير التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي. ثم يتم رفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، من المقرر أن يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

تستند خطط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر، وبشكل عام تشمل مجموعة واسعه من المجالات عبر هذه الشركات غطت العمليات الأساسية (الصيانة، المشاريع، أنظمة الرقابة الصناعية، وما الى ذلك)، ومهام الدعم (مثل الحوكمة والامتثال، الشؤون المالية

والحسابات، التقارير الإدارية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، إدارة المخاطر المؤسسية وما إلى ذلك).

2.2.4. التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 57 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الإطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2022 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2024، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2023 والتي عُقدت بتاريخ 2024/3/05 على تعيين السادة ديلويت – فرع قطر "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2024 مقابل أتعاب سنوية قدرها 183,500 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

خلال عام 2024، حضر مدقق الحسابات " Deloitte " اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2024/3/05، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، وكذلك (ج) البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (5) لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت - فرع قطر"Deloitte" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2024 المزمع عقده بتاريخ 2025/02/24، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعيد حول:

أ. تدقيق البيانات المالية حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. البيان الصادر عن مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في القسم (4) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات "COSO Framework"، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2024. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعيد على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة (المجموعة) ككل، بناء على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. ولم يتم تعديل تقريره فيما يتعلق بهذه المسألة.

ج. البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم اجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية كما في 2024/12/31.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته،

المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa).

3.4. التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات المحلية التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف مع أحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجنة إدارة الأزمات والمخاطر التجارية، لجان المناقصات، لجنة الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجنة الموارد البشرية والتقطير، لجنة الانضباط، لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن الإنترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة مسعيد بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمشاريعها المشتركة واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشاريع المشتركة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة مسيعيد باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

5. الإفصاح والشفافية

1.5. الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيّاً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2024 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع

الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لاطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

2.5. تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة مسيعيد، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2024، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة مسيعيد (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من المشاريع المشتركة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة مسيعيد ومشاريعها المشتركة والكيانات ذات الصلة، والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

3.5. الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. من أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعيد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

4.5. الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق

المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه لضمان التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

1.6. المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال المدفوع للشركة، لا تكون هذه الإتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2.6. سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3.6. حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (mphc@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 60 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل

منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4.6. حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1.4.6. الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 48 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ب. المادة رقم 49 من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

ج. المادة رقم 50 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

د. المادة رقم 52 من النظام الأساسي "الحق في الحضور والتصويت"، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم في حال كان شركة أن يفوض أي شخص لتمثيله في الجمعية العامة (بموجب الصيغة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس الصلاحيات ذاتها بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه.

من ناحية أخرى، يجوز لأي مساهم أن يفوض مساهم آخر (بموجب الصيغة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) بصفة ممثل عنه في أي اجتماع جمعية عامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس الصلاحيات ذاتها بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

2.4.6. المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 2024/3/05، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
3. تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2024.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع 0.057 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 5.7% من القيمة الاسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، وتحديد مكافآتهم.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة ديلويت – فرع قطر "Deloitte" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابهم.

3.4.6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة يتشكل طبقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (5) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قِبَل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

4.4.6. توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2017/3/6، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2018/3/6، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/11/15، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/07/04، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2024 عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع (0.086) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (8.6%) من القيمة الاسمية للسهم.

وفي ضوء توجهات قطر للطاقة وحرصها على تعزيز الفائدة التي تعود على المُساهمين في الشركات المُدرجة في بورصة قطر بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في بورصة قطر وقوة مركزها المالي وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية، فقد قررت قطر للطاقة بموجب إعلانها المؤرخ في 2024/06/30 دعم توجه توزيع أرباح مرحلية نصف سنوية في شركات التي تساهم فيها والمدرجة ببورصة قطر وفقاً للإجراءات والنُظم ذات الصلة لتحقيق ذلك الغرض.

من منطلق ذلك، أفصحت شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة بتاريخ 2024/8/12 عن بياناتها المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024، وكذلك أفصحت على موافقة مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 0.027 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 2.7% من القيمة الأسمية للسهم وذلك لمساهمي الشركة كما في نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق 2024/8/20، وقد تم التنويه بتولي شركة إيداع لمهام توزيع الأرباح المرحلية وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

هذا ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31 بواقع 0.057 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 5.7% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2025/02/24 بعد إجراء التسويات اللازمة ذات الصلة والخاصة بالأرباح المرحلية والتي تم توزيعها خلال العام.

5.6. إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك عدد من الأسهم (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) يكون أكثر من أي عدد آخر من الأسهم يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة من حين إلى آخر في رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة الحالي بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم 5 لعام 2018 الصادر بتاريخ 2018/4/2 هو 2% من رأسمال الشركة، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/15، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	%57.85
جهاز قطر للاستثمار	%0.97
مساهمون آخرون	%41.18
الإجمالي	**%100.00**

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6.6. حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف 2803 4013 (974+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك مسيعيد للبتروكيماويات القابضة أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

7.6. حق المجتمع

شركة مسيعيد هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة 100% من الأسهم المخصصة للمساهمين عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة، جاءت هذه الآلية بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

أتمت قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة المنح الأول لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الاثنين الموافق 31 ديسمبر 2018 في بورصة قطر، وذلك بواقع50% من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للطاقة والتي انخفضت جرّاءه من 74.2% إلى 65.5%، أي بواقع 8.7%، أي أن قطر للطاقة تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب 109.3 مليون سهم بقيمة سوقية بواقع 1,6 مليار ريال قطري كما في إغلاق 2018/12/31، فضلاً عن تنازل قطر للطاقة عن توزيعات الأرباح الخاصة بتلك الأسهم التي قررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في 2018/12/31.

أيضاً، أتمت قطر للطاقة في تاريخ المنح الثاني لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الأحد الموافق 31 ديسمبر 2023 في بورصة قطر، وذلك بواقع50% من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

وبناء عليه، تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للطاقة والتي انخفضت جرّاءه من 65.4% إلى 57.9%، أي بواقع 7.5%، أي أن قطر للطاقة تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب 948 مليون سهم بقيمة سوقية بواقع 1.7 مليار ريال قطري كما في إغلاق 2023/12/31، فضلاً عن تنازل قطر للطاقة عن توزيعات الأرباح الخاصة بتلك الأسهم التي يقررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31.

وما يجدر الإشارة اليه ان نسبة المساهمين المؤهلين للحصول على أسهم المجانية في تاريخ المنح الثاني تقدر بما يقارب 65.4% أي أنهم احتفظوا بما لا يقل عن 50% من أسهم الاكتتاب لمدة عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، مما يجعلهم مؤهلين للحصول على أسهم التشجيعية في تاريخ المنح الثاني، وهذا يبرهن على نجاح استراتيجية قطر للطاقة التي انتهجتها عند طرح شركة مسيعيد والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة 100% من الأسهم المخصصة للمساهمين عند الاكتتاب ووفقا للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة، وذلك بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

من ناحية أخرى، تعمل شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فضلا عن مساهمة الشركة من خلال مشاريعها المشتركة في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. الصحة والسلامة والبيئة: حملة التوعية الصحية، برامج إدارة سلامة العمليات، تعزيز المشاركة في سلامة العمليات والثقافة بهذا الشأن، والتدريب على الصحة والسلامة والبيئة، والتميز التشغيلي، وبرامج التوعية بالبيئة والتدريب والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الموارد وتقليل الانبعاثات والنفايات من خلال الاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية، إلى آخره،
2. الموظفين: برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية 2030 (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، إلى آخره،
3. المجتمع: إثراء المجتمع والنهوض بالمجتمعات المحلية جزء حيوي من أهداف المجموعة. وقد بذلت جهود لتعزيز الشراكة المجتمعية، توفير الفرص والمبادرات التعليمية للشباب القطري، حملات التبرع، والقيمة المضافة لشركاء الأعمال، وضمان رضا العملاء، وإنفاق بحوالي 74% في المشتريات المحلية.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقاريرها للاستدامة والذي يمكن الحصول عليه من خلال الموقع الإليكتروني للشركة (www.mphc.com.qa). في عام 2024، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق يتم تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير.

يلخص التقرير جوانب الاستدامة في شركة مسيعيد وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يسهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة، حيث تواصل المجموعة بذل الجهود لتحسين استهلاك الطاقة والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال أنشطة التحول ومبادرات تحسين العمليات التي تم تنفيذها. كما تسعى المجموعة الى تحسين كفاءة استهلاك المياه وإعادة تدويرها. يتم اجراء العمليات بطريقة موثوقة وآمنة مع عدم وجود أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني أو حوادث بيئية. وتلتزم المجموعة أيضاً بتعزيز ثقافة السلامة لموظفيها ومقاوليها، مع الحفاظ على كفاءة وموثوقية عملياتها، وبالتالي تعطي الأولوية لذلك من خلال إدارة المخاطر الاستباقية وممارسات التحسين للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي.

وقد أصبحت المجموعة من خلال الحلول التي قدمتها نموذجاً تحتذى به الشركات الأخرى العاملة في قطاع البتروكيماويات بالمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج المجموعة فيما يتعلق بالاستدامة يتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030 بأن يصبح مجتمعنا مجتمعاً مستداماً يولي أهمية كبيرة للمسائل البيئية والاقتصادية والتنمية البشرية.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2023/12/31 ما يصل إلى 27 مليون ريال قطري (2022: 44 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2024/04/28.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 18 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2024، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

ملحـــق

السيـر الذاتيـة لأعضـاء مجلـس الإدارة

السيد / أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد سيف السليطي على دبلوم عال في الهندسة الميكانيكية عام 1984 من كلية "كارلت بارك كولج" – المملكة المتحدة.

انضم السيد/ السليطي إلى قطر للطاقة عام 1976.

ويتمتع بخبرة إدارية واسعة في العمليات الكبيرة بحقول النفط والغاز في قطر للطاقة. وتغطي خبرته المهنية التي تمتد أكثر من 38 عاماً مختلف جوانب صناعة النفط والغاز، من عمليات الحقول إلى البتروكيماويات، وتتضمن إعادة تطوير الحقول القائمة، وتشغيل المشاريع الرئيسية، وإعادة الهيكلة، وإدارة القوى العاملة، والتقييمات الاقتصادية والاستحواذ.

يشغل السيد/ أحمد سيف السليطي حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون العمليات في قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).

نائب رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

24500 سهم

السيد / محمد سالم عليان المري

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد سالم المري على بكالوريوس العلوم في هندسة الغاز الطبيعي عام 1991.

بدأ السيد/ المري مسيرته المهنية في قطر للطاقة عام 1991، حيث تقلد عدة مناصب هندسية، وشارك في عضوية فرق عمل المشروعات في قطر غاز-1 ومشروع سوائل الغاز الطبيعي NGL-4.

وفي عام 2002، انضم السيد/ المري إلى إدارة مشاريع النفط والغاز بقطر للطاقة وشغل العديد من المناصب، منها منصب مدير تطوير منشآت النفط والغاز، حيث تضمنت مسؤولياته تصميم المرافق وتنفيذ مشاريع جديدة، مثل الغاز الطبيعي المُسال وتحويل الغاز إلى سوائل وخطوط أنابيب الغاز وحقول النفط. وفي عام 2014، تم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشاريع والهندسة والمشتريات.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

لا يوجد

السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح

عضو لجنة التدقيق

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح حاليا منصب نائب الرئيس لشؤون المدن الصناعية بقطر للطاقة، ورئيس مجلس الإدارة لشركات قطر للبتروكيماويات وقاتوفين وقطر للفينيل وشركة ناقلات بالإضافة الى نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة وقود.

تقلد سابقا عدة مناصب مختلفة في مجالس إدارة كل من أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل، وشركة قطر للإضافات البترولية، وشركة أمواج، وشركة استاد.

تخرج من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الامريكية، بشهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.

نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

181940 سهم

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

رئيس لجنة المكافآت

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة منذ عام 2014، كما يشغل عضوية مجلس إدارة شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال ونائب رئيس مجلس إدارة صناعات قطر. ويركز دوره في قطر للطاقة على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للطاقة، عمل لدى شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال ، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2014. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

98000 سهم

السيد / عبد الرحمن أحمد الشيبي

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبد الرحمن أحمد الشيبي من جامعة أريزونا عام 1988 وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبد الرحمن إلى قطر للطاقة عام 1989 كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبد الرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية – قطر للطاقة.

ويشغل السيد/ عبد الرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

171500 سهم

السيد / محمد عيسى المناعي

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليفربول عام 2007، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام 2009.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للطاقة عام 2007، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

2000 سهم

السيد / على ناصر تلفت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ علي ناصر تلفت على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة تراي استيت في الولايات المتحدة الأمريكية - فبراير 1990.

انضم السيد/ علي تلفت إلى قطر للطاقة عام 1990، حيث عُين مهندساً للاتصالات، ثم رئيساً لخدمات الاتصالات (الإدارة البحرية)، ومديراً لإدارة مساندة الحقول. وشغل خلال الفترة الممتدة من يناير 2010 إلى سبتمبر 2012 منصب مدير إدارة التدريب.

وقد شغل السيد/ تلفت منصب مدير إدارة العلاقات العامة والاتصالات بالإنابة، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ويشغل حالياً منصب مدير مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة إضافة لمنصب مدير مكتب سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة.

المناصب الأخرى*:

لايوجد.

عدد الأسهم في شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة:

133000 سهم

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

شركة مسيعيد
للبتروكيماويات
القابضة

شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر

هاتف: +974.4013.2080

فاكس: +974.4013.9750

الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa

البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.com.qa